

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: مالية ومحاسبة.....
تخصص: محاسبة وتدقيق.....



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: مالية ومحاسبة.....
رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

إعداد الطلبة:

احمد النيسبوري تقيو
قلية ضياء الدين

تحت عنوان:

استخدام مؤشرات التحليل المالي في اتخاذ القرار في
المؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة في مؤسسة مطاحن
الحضنة مسيلة

لجنة المناقشة:

رئيسا د. جامعة محمد بالمسيلة


مشرفا و مقررا د. حجاب موسى جامعة محمد بوضياف المسيلة

مناقشا د. جامعة محمد بوضياف المسيلة

السنة الجامعية 2023/2022



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

A decorative floral element with a central flower and several leaves, positioned to the left of the first word of the Basmala.

الملخص

تعالج هذه الدراسة دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها اعتمدنا على جمع المعلومات حول التحليل المالي وأدواته الأكثر استخداما في عملية اتخاذ القرار، ونظرا لطبيعة موضوعنا تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، كما تم الاعتماد على أسلوب دراسة حالة في الجانب التطبيقي والتي تمت على مستوى مؤسسة مطاحن الحضنة مسيلة.

وقد توصلت الدراسة الى أن التحليل المالي له أهمية كبيرة في اتخاذ القرارات المالية فهو يعتبر الركيزة الأهم لمتخذي القرارات، وذلك من خلال تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة مع تحديد نقاط القوة لتعزيزها ونقاط الضعف لتفاديها.

Résumé

Cette étude traite le rôle de l'analyse financière dans la prise de décisions financières, Pour atteindre les objectifs de l'étude Et réponds à ses questions, Nous nous sommes appuyés sur la collecte d'informations sur l'analyse financière et ses outils les plus utilisés dans le processus de prise de décision, En raison de la nature de notre sujet, la méthode analytique descriptive a été utilisée Il s'est également appuyé sur la méthode d'une étude de cas dans le côté Pratique, Ce qui a eu lieu au niveau de la Société CIC HODNA M28

L'étude a conclu que l'analyse financière est d'une grande importance dans la prise de décisions financières, car elle est considérée comme le pilier le plus important pour les décideurs, en diagnostiquant la situation financière de l'institution avec l'identification des forces pour les renforcer et des faiblesses pour les éviter.

شُكْرًا وَقَدْرًا

قال تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ﴾
الحمد لله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي، والذي ألهمنا الصحة والعافية
والعزيمة.

فالحمد لله حمدا كثيرا.

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى الأستاذ المشرف " حجاب موسى " على كل ما قدمه لنا
من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في اثناء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة، كما
نتقدم بجزيل الشكر الى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة كل باسمه، دون نسيان أساتذة
وادارة قسم العلوم المالية والمحاسبة على كل ما قدموه لنا في هذا المشوار الدراسي.
وأخيرا الى كل من ساعدنا، وكان له دور من قريب او بعيد في إتمام هذه الدراسة.

إِهْدَاء

قال تعالى : ﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾

اهدي تخرجي الى من قال فيهما الحق تعالى ﴿ وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾

الى التي انارت دربي بدعائها الى نبع الحب والحنان وشمعة العطاء امي الغالية الى من علمني كل أمور الحياة على حساب جهده وطاقته ابي العزيز الى من كان لها فضل كبير في وصولي الى هذه المرحلة امي الثانية خالتي حفظها الله الى من وقفوا معي دائما سندي في الحياة اخوتي واخواتي والى من تحلوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء رفقاء الدرب والدراسة والى من كانوا معي على طريق النجاح والخير "أصدقائي الأعزاء" والى جارتني العزيزة كلمات الثناء لا توفيك حقك فنسال الله ان يجزيك عنا خير جزاء.

وأخص بالذكر كلا من:

رفقاء الدرب:

- ❖ احمد اك
- ❖ سيدي بنيجارة
- ❖ بوبكر عبد الله
- ❖ عبد الله الشيخ
- ❖ عثمان يسلم
- ❖ محمد اك
- ❖ الغالي ديا
- ❖ السيد المين فال

جارتني العزيزة :

- ❖ ربيحة ميمون

تقو احمد النيسبوري

إِهْدَاء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:
الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه، ثمرة الجهد والنجاح بفضلته
تعالى مهداة إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما وأدامهما نورا لدربي.
إلى أمي الثانية التي دائما ما تدهشني بعبائها ودعواتها، أدعو الله ان يشفيها ويحقق امانها يارب
العالمين.

إلى الكنز الذي يسكن قلبي ولا زال، ولكم تمنيت ان يشاركني هذه الفرحة ويقف الى جانبي، أدعو الله
ان يوفقه ويبارك له في حياته، الى البركة جدي وجدتي ولكل العائلة التي ساندتني ولا تزال من إخوتي
(محمد، اميمة، رحمة وهدى)، ولكل افراد عائلة قلية وطيابي .
إلى رفقاء المشوار اللذين قاسموني لحظاتهم رعاهم الله ووفقهم .
إلى قسم المالية والمحاسبة وجميع دفعة 2023، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.
إلى كل من كان لهم أثر على حياتي، وإلى كل من أحبهم قلبي ونساهم قلمي .

قلية حمزة

قائمة المحتويات

1	مقدمة
1	اشكالية البحث:
2	فرضيات البحث:
2	أسباب الدراسة:
2	أهداف الدراسة:
3	أهمية الدراسة:
3	الدراسات السابقة:
3	المنهج المتبع وأدوات الدراسة:
5	الفصل الأول: الجانب النظري
6	التحليل المالي
6	1-1 مفهوم التحليل المالي:
7	2.1. أهداف التحليل المالي:
10	2-1: تطور التحليل المالي والعوامل التي ساهمت في زيادة أهميته:
10	1.2. التطور التاريخي للتحليل المالي:
11	2.2. العوامل التي ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي:
12	3-1: استعمالات التحليل المالي:
12	1.3. مجالات التحليل المالي:
13	2.3. الأطراف المستعملة والمستفيدة من التحليل المالي:
17	3.3. وسائل وأدوات التحليل المالي:
19	4.3. نتائج التحليل المالي:
20	4-1: مقومات ومنهجية ومعايير التحليل المالي:
20	1.4. مقومات التحليل المالي:
21	2.4. منهجية التحليل المالي:

233.4.معايير التحليل المالي واستخداماتها
255-1: مصادر معلومات التحليل المالي
251.5.الميزانية المحاسبية
282.5. جدول حسابات النتائج
313.5. نواحي القصور في البيانات المحاسبية
33 اتخاذ القرار في المؤسسة
331-2 مفهوم اتخاذ القرار:
342-2 مراحل عملية اتخاذ القرار
373-2 العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار
404-2 دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات
401-4-2 دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار ومراحل تقييمها :
422-4-2 دور النسب المالية في اتخاذ القرارات :
433-4-2 أهمية و دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية :
49 الفصل الثاني: الجانب التطبيقي
49 1- التعريف بمؤسسة مطاحن الحضنة وهيكلها التنظيمي ومهامها:
491-1 المحة عامة عن المؤسسة :
512- الهيكل التنظيمي لوحدة مطاحن الحضنة :
563- أهداف المؤسسة و آفاقها المستقبلية.....
57 2- دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في مؤسسة مطاحن الحضنة مسيلة:
571-2 دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار لمؤسسة مطاحن الحضنة مسيلة:
591-2-1 تحليل الهيكل المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي:
632-2 تحليل الهيكل المالية بواسطة النسب المالية:
631-2-2 نسب السيولة.....

65 2-2-2 نسب التمويل
67 3-2-2 نسب الكفاءة
68 4-2-2 نسب المردودية
71 خلاصة
72 الخاتمة
73 اختبار صحة الفرضيات:
73 نتائج الدراسة:
74 الاقتراحات والتوصيات:
75 قائمة المراجع:
77 قائمة الملاحق

قائمة الجداول

27	الجدول (A) الميزانية المحاسبية
28	الجدول (B) جدول حسابات النتائج
57	جدول رقم (1) جانب الأصول للسنوات 2018-2019-2020
58	جدول رقم (2) جانب الخصوم للسنوات 2018, 2019 و 2020
59	جدول رقم (3) رأس المال العامل 2018-2019-2020
61	جدول رقم (4) الاحتياج في رأس المال العامل 2018-2019-2020
62	الجدول رقم (5) الخزينة الصافية 2018-2019-2020
63	جدول رقم (6) حساب نسب السيولة 2018-2019-2020
65	جدول رقم (7) حساب نسب التمويل
67	جدول رقم (8) حساب نسب الكفاءة
68	جدول رقم (9) حساب نسب المردودية

قائمة الاشكال

36	الشكل رقم (1) مراحل عملية اتخاذ القرار
41	الشكل رقم (2) دور التحليل المالي
45	شكل رقم (3) نظام النشاط الاقتصادي
55	الشكل رقم (4) الهيكل التنظيمي

مقدمة

يعتبر التحليل المالي ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم و الذي ازدادت اهميته في ظل تعقد و توسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية ، حيث أصبح لزاما على المدير المالي التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية، ونتيجة للتطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي، كما أن الأرقام المطلقة التي تظهرها هذه القوائم لم تعد قادرة على تقديم صورة عن الوضعية المالية للمؤسسات، لذلك لا بد من خضوع تلك البيانات للفحص والتدقيق والتحليل بهدف دراسة أسباب نجاحها أو فشلها ، و بيان جوانب القوة و الضعف فيها.

بالإضافة إلى التعقيد الذي يصاحب عملية اتخاذ القرارات في عالم تزايدت فيه المنافسة و حالة عدم التأكد و لذلك فإن القرارات الإدارية في مجال التشغيل أو الاستثمار أو التمويل لم تعد عملية سهلة على متخذ القرار القيام بها اعتمادا على الخبرة الذاتية، دون دعمها بنتائج التحليل المالي و توقعاته خاصة و أن النجاح و التقدم يجب أن لا يكون وليد حظ أو الصدفة أو نتيجة مؤثرات خارجية ليس للمؤسسة عليها أي تأثير، و لذلك لا يدلها من تخطيط نشاطها للفترة المقبلة، و هذا يعني عدم اتخاذ أي قرار إداري الا بعد إجراء دراسة معمقة و تحليل رقمي للقوائم المالية الختامية حتى يتسنى للمدير المالي اكتشاف نقاط القوة و استغلالها أحسن استغلال ، و تحديد مواطن الضعف لاتخاذ الإجراءات الصحيحة اللازمة.

اشكالية البحث:

أصبحت عملية اتخاذ القرار في المؤسسات الاقتصادية أمرا ضروريا، ومن ثم أصبح لزاما على المدير المالي إجراء تحليل للقوائم المالية التي تحتوي عددا ضخما من الأرقام التي تجمع يوميا في الدفاتر المحاسبية. بحيث يجب عليه دراسة وتحليل وتفسير هذه الأرقام حتى يتمكن من معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة والاستفادة منها في اتخاذ القرارات الإدارية اللازمة، وهذا طبعا ما يسعى التحليل المالي إلى الوصول إليه.

ومن خلال ما سبق يمكننا طرح التساؤل التالي:

ما هو دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات داخل المؤسسة؟

وللتعمق أكثر في هذا الموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ماهي أهمية التحليل المالي وما مدى فعاليته في سياسة المؤسسة؟
- 2- ماهي أدوات التحليل المالي؟
- 3- ماهي عملية اتخاذ القرار؟
- 4- كيف يتم الاعتماد على أدوات التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات؟

فرضيات البحث:

- 1 - تمثل أدوات التحليل المالي الركيزة الأساسية لدعم قرارات المؤسسة.
- 2- تتمثل أدوات التحليل المالي في مؤشرات التوازن والنسب المالية.
- 3- يتم الاعتماد على أدوات التحليل المالي في الكشف عن النقائص الموجودة في القرارات المتخذة داخل المؤسسة.

أسباب الدراسة:

يعود سبب اختيارنا لهذا البحث إلى الأهمية التي يكتسبها من معلومات ومعطيات سمحت باختيار هذا الموضوع نوجزها فيما يلي:

- 1- التعرف والإحاطة بهذا الموضوع نظرا للأهمية التي يحظى بها.
- 2- الصلة المباشرة بين هذا الموضوع والتخصص العلمي الذي ندرسه.

أهداف الدراسة:

- 1- الاحتكاك المباشر بالميدان العملي للمؤسسة.
- 2- التعرف على كفاءة التحليل المالي ومدى فعاليته في تشخيص المشكلة في الميدان.
- 3- محاولة التعرف على الأسلوب المنتهج في اتخاذ القرارات من طرف المؤسسة للمحافظة على توازنها المالي.
- 4- الكشف عن العيوب والنقائص الموجودة في القرارات المتخذة.

أهمية الدراسة:

يكتسي البحث أهمية كبيرة والتي تتجلى في النقاط التالية:

1- التحليل المالي يعتبر من أكثر المواضيع التي لقيت ومازالت تلاقى اهتمام كبير في ميدان تسيير الإدارة المالية في المؤسسة.

الدراسات السابقة:

- مويحي الياس، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بسكرة، 2015.
- اليمين سعادة، استخدام تحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة، 2009.

المنهج المتبع وأدوات الدراسة:

سنعتمد في دراستنا لهذا الموضوع على المزج بين المنهج الوصفي التحليلي ودراسة حالة حيث يظهر المنهج الوصفي في عرض وتحليل جميع المعلومات وهذا بإعطاء مختلف مفاهيم التحليل المالي وكيفية استخدام أدوات التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات وكذلك استخلاص النتائج من خلال الدراسة الميدانية بمؤسسة مطاحن الحضنة.

الفصل الأول: الجانب النظري

الفصل الأول: الجانب النظري

تمهيد

يعتبر التحليل المالي بمفهومه الحديث وليدا للظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي، وهي الفترة التي تميزت بالكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية، الذي أدت ظروفه إلى الكشف عن عمليات غش مارسها بعض إدارات الشركات ذات الملكية العامة، الأمر الذي أضر بالمساهمين والمقرضين على حد سواء، وحدا بالمشروع إلى التدخل، وفرض نشر المعلومات المالية عن مثل هذه الشركات. وقد أدى نشر هذه المعلومات إلى ظهور وظيفة جديدة للإدارة المالية في تلك الفترة، وهي وظيفة التحليل المالي، ومنذ ذلك التاريخ والتحليل المالي يكتسب مزيدا من الأهمية لدى الكثير من مستعمليه، لما يقدمه لهم من معلومات ذات دلالة هامة في ترشيد قراراتهم الإدارية.

يتضمن الفصل الأول مفهوم التحليل المالي والأهداف المرجوة منه وتطوره واستعمالاته، بالإضافة إلى مقوماته الأساسية والمنهجية الواجب إتباعها قصد الوصول إلى نتائجه، كما يتطرق أيضا إلى الوثائق المحاسبية التي تعد من بين أهم المصادر الداخلية للبيانات اللازمة للتحليل المالي والتي لا يمكن الاستغناء عنها. بالإضافة إلى التطرق إلى نواحي القصور في هذه البيانات. كما يتضمن هذا الفصل الدور الذي يلعبه التحليل المالي في عملية تقييم الأداء واتخاذ القرارات.

التعاريف السابقة يمكن القول إن التحليل المالي ما هو إلا دراسة للقوائم المالية بعد تبويبها التبويب الملائم، وذلك باستخدام أدوات معينة من أجل الوصول إلى نتائج تساعد على تقييم الأداء واتخاذ القرارات المناسبة.

التحليل المالي

1-1 مفهوم التحليل المالي

يرتبط التحليل المالي ارتباطاً وثيقاً بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بمشروع معين، لمعرفة المتغيرات الاقتصادية التي حدثت في مسار أعماله خلال فترة معينة، واتجاهات تطوره مستقبلاً، ولمعرفة المتغيرات التاريخية والتنبؤات بالمستقبل، يستعان بالتحليل المالي من أجل دراس الماضي ومقارنته بالحاضر لاستشفاف المستقبل، فهو بهذا المعنى علم يختص بصناعة المعلومة لمساعدة ذوي الصلة باتخاذ القرارات المتعلقة بالمشروع.

وتأسيساً على ما تقدم، فقد وردت تعاريف كثيرة للتحليل المالي تختلف باختلاف المنهج العلمي المتبع، ولقد أشار المؤلف وليد ناجي الحياي إلى البعض منها يمكن اختصارها فيما يلي¹:

- التحليل المالي عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة يهدف إلى الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار، وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.

- إن التحليل المالي يتضمن عملية تفسير القوائم المالية المنشورة وفهمها لأجل اتخاذ قرارات مستقبلية.
- التحليل المالي في جوهره لا يخرج عن الدراسة التفصيلية للبيانات المالية والارتباط فيما بينها، وإثارة الأسئلة حول مدلولها في محاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه البيانات بالكيفيات التي هي عليها، مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية المختلفة التي تعمل المؤسسة على إظهارها.

- التحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة، تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرار المناسب.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التحليل المالي ما هو إلا دراسة للقوائم المالية بعد تبويبها للتبويب الملائم، وذلك باستخدام أدوات معينة من أجل الوصول إلى نتائج تساعد على تقييم الأداء واتخاذ القرارات المناسبة.

وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي (منهج علمي وعملي متكامل)، عمان: مؤسسة الوراق، 2004، ص21-22

2.1. أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا متعددة، وبكيفية تحقق أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة، وذلك بقصد تحديد مواطن القوة والضعف، ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمؤسسة¹، ويمكن بشكل عام حصر أهداف التحليل المالي في الجوانب التالية²:

- التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة؛
 - معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض؛
 - تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة؛
 - الحكم على كفاءة الإدارة؛
 - تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة؛
 - الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم.
- هذه الأهداف المرجوة من التحليل قد تختلف باختلاف الغاية من التحليل، ولكن في كل الحالات ينتظر من المحلل المالي الإجابة على السؤال التالي³:
- هل الهياكل المالية للمؤسسة متوازنة؟

3.1. وظائف التحليل المالي: يقوم المحلل المالي بثلاث وظائف رئيسية تتمثل في⁴:

• دراسة وتحليل البيانات المالية تختص هذه الوظيفة بتحليل البيانات المالية إلى الشكل أو النمط الذي يمكن من استخدامها في معرفة جوانب القوة والضعف بالمركز المالي للمؤسسة، وتقدير عمليات التمويل في المستقبل. كما تقوم بتقدير مدى الحاجة لزيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة وبالتالي تقدير حجم التمويل الإضافي المطلوب تحديد شكل هيكل الأصول: يتم تحديد حجم الأموال المستثمرة في كل من الأصول الثابتة والأصول الجارية، كما يحدد حجم كل عنصر من العناصر المستثمرة في هذه الأصول.

مبارك لسوس، التسيير المالي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص. 16.¹
 عبد الحليم كراجة ومن معه، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2000، ص. 143.²
 باديس بن عيشة، تحليل الاختلال المالي من منظور ديناميكي نحو نمو متوازن، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، 1996، ص. 7.³
 مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد: 04، العدد: 02، الجزائر، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، أكتوبر 2021، ص. 503.⁴

• تحديد الهيكل المالي للمؤسسة تختص هذه الوظيفة بدراسة جانب الخصوم للميزانية من خلال تحديد المزيج الملائم للهيكل المالي من التمويل القصير الأجل والطويل الأجل، وكذا دراسة البدائل المختلفة للتمويل وتكلفة كل بديل، والآثار المترتبة عنه.

4.1. أنواع التحليل المالي: يمكن تقسيم التحليل المالي إلى الأنواع التالية¹:

• من حيث النطاق:

- التحليل المالي على المستوى القومي: ويقصد به تقييم نشاط الدولة من الناحية المالية باعتبارها وحدة اقتصادية واحدة.
- التحليل المالي على المستوى المؤسسة: ويقصد به تقييم نشاط المؤسسة سواء كانت تهدف إلى تحقيق الربح أو عائد اجتماعي من ممارسة نشاطها خلال فترة زمنية معينة.

• من حيث الشمولية:

- التحليل المالي الشامل: وهو تقييم نشاط المؤسسة ومركزها المالي ككل خلال فترة زمنية محددة
- التحليل المالي الجزئي: وهو تقييم جزء معين من نشاط المؤسسة ومركزها المالي خلال فترة زمنية محددة.

• من حيث زمن إجراء التحليل:

- التحليل التاريخي: أي تقييم نشاط المؤسسة ومركزها المالي خلال فترة سابقة.
- التحليل المستقبلي: أي تقييم نشاط المؤسسة ومركزها المالي خلال فترة زمنية لاحقة كأن تكون لفترة ثلاث أو خمس سنوات قادمة.

• من حيث الجهة القائمة بالتحليل:

- التحليل الداخلي: وهو التحليل الذي يقوم به الأجهزة المختصة داخل المؤسسة.
- التحليل الخارجي: وهو التحليل الذي يقوم به الأجهزة المختصة خارج المؤسسة.

مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد:04، العدد:02، الجزائر، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، أكتوبر 2021، ص. 504-505.

• من حيث شكل التحليل:

- التحليل العمودي "الرأسي": يركز هذا التحليل على دراسة القوائم المالية بربط علاقات بين عناصرها في شكل نسب مئوية يمكن من خلالها تقييم نشاط المؤسسة أو مركزها المالي أو كلاهما خلال فترة زمنية معينة.
- التحليل الأفقي: يركز على دراسة وحساب وتحديد طبيعة التغيرات التي تطرأ على عناصر القوائم المالية عبر الزمن من خلال تحليل وتقييم عنصر واحد خلال فترات متتالية لتحديد اتجاه العنصر المدروس وتحديد التغير الحاصل في قيمة ذلك العنصر ويوصف هذا التحليل بأنه ديناميكي لأنه يبين التغيرات التي تحدث.

5.1. موضوع التحليل المالي

تختلف الغايات والأهداف التي يتطلع إليها المحلل المالي عند قيامه بكل عملية تحليل على انفراد، فعندما يكون الغرض من التحليل معرفة نتيجة عمل المؤسسة في الحاضر وما ستكون عليه في المستقبل، فإن موضوع التحليل ينصب على معرفة ربحية المؤسسة والعوامل المؤثرة على زيادتها أو انخفاضها، أما إذا كانت الغاية من التحليل المالي تقديم تسهيلات ائتمانية، فإن موضوع التحليل سوف ينصب على معرفة قابلية المؤسسة على تسديد التزاماتها بالمستقبل من خلال دراسة العلاقة بين الأصول والخصوم، ومقدرة أصول المؤسسة على تغطية الالتزامات خلال فترة معينة.

وبالتالي فإن موضوع التحليل المالي يختلف باختلاف الهدف المراد تحقيقه، مما يتطلب لكل هدف بيانات معينة، تعتبر المادة الأولية لصناعة المعلومة المرتبطة بموضوع التحليل¹.

¹ وليد ناجي الحياي، المرجع السابق، - ص. 22-23.

1-2: تطور التحليل المالي والعوامل التي ساهمت في زيادة أهميته.

1.2. التطور التاريخي للتحليل المالي

بدأ الاهتمام بالتحليل المالي في نهاية القرن التاسع عشر، حيث استعملت البنوك النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها، وذلك استناداً إلى كشوفاتها المحاسبية. وكان جل الاهتمام في التحليل ينصب على مصادر التمويل الطويل الأجل¹.

ولكن مع تطور الصناعة والتجارة أتضح ضعف هذا التحليل، وظهر في بداية العشرينيات من القرن الماضي بعض الدراسات المبنية على مؤسسات من قطاعات مختلفة باستعمال عدد كبير من النسب المالية، لكن سرعان ما تطور هذا التحليل وذلك من خلال تصنيف المؤسسات وفق القطاعات الاقتصادية، وهذا ما ساعد على المقارنة بين المؤسسات بسهولة.

لقد كان للأزمة الاقتصادية العالمية (1929، 1933) أثر كبير في تطور تقنيات التسيير وخاصة التحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصراف، وبدأت هذه الأخيرة تساهم في نشر الإحصائيات المتعلقة بالنسب المثالية لكل قطاع اقتصادي².

وقد أدى إفلاس العديد من المؤسسات في العالم في تلك الفترة إلى توجيه الاهتمام في التحليل المالي إلى قضيتين أساسيتين وهما³:

- دراسة سيولة المؤسسات خاصة أن أغليبتها أعلنت إفلاسها بسبب وضع السيولة لديها، حيث أصبحت غير قادرة على تسديد التزاماتها المالية عند استحقاقها.

- دراسة ربحية المؤسسات وقدرتها على المنافسة.

والجدير بالذكر هنا أن عمليات الاستثمار كانت من عوامل تطور التحليل المالي أيضاً، حيث أن التفكير في الاستثمار يتطلب المعرفة الجيدة بالوضع المالي للمؤسسة.

كما كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، لإعادة البناء دور هام في تطور تقنيات التحليل المالي، حيث أظهر المصرفيون والمقرضون وبصفة أكثر دقة وحزم اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم. ويتطور المؤسسات

منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر، 2005، ص 10.

ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، الجزائر: دار المحمدية العامة، 1988، ص.13.

منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، المرجع السابق، ص.11.

وبالتالي وسائل التمويل في الستينات من هذا القرن، انصب الاهتمام على نوعية المؤسسات ووسائل التمويل اللازمة، وقد تكونت في فرنسا (مثلا) سنة 1967 م لجنة عمليات البورصات، والتي حدد هدفها بتأمين الاختيار الجيد، وتأمين المعلومات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي. وقد تزايد حجم المعلومات وتحسنت نوعيتها بشكل ساهم في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي الذي تحول من التحليل الساكن إلى التحليل الديناميكي، وأصبح كلا منهما مكملا للآخر. وأدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطور نشاطها وتحقيقها لقفزات جد مهمة في الإنتاج والإنتاجية¹.

2.2. العوامل التي ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي

هناك مجموعة من العوامل ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي يمكن إبرازها فيما يلي²:

* الثورة الصناعية

أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إلى رأس مال ضخم لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية سعيا وراء الأرباح ووفرات الإنتاج، وبذلك تطور حجم المؤسسات الاقتصادية من مؤسسات فردية صغيرة إلى شركات مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف من المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع، ولقد اضطر هؤلاء المساهمين نظرا لنقص خبرتهم إلى تفويض سلطة إدارة الشركات إلى مجلس إدارة مستقل، وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة وضعية المؤسسات ومدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها، وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل هذه القوائم وتفسير النتائج لتحديد جوانب القوة والضعف في المركز المالي لها ونتيجة أعمالها.

* الائتمان

دفع انتشار أسلوب التمويل القصير الأجل البنوك التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمؤسسات الطالبة لهذا النوع من الائتمان، ولذلك ظهرت الحاجة إلى ضرورة تحليل القوائم المالية وعلى ضوء نتائجها تتوصل البنوك إلى قرار منح القرض أو عدم المنح. ومن أجل هذا فقد أنشأت الكثير من البنوك وحدات خاصة مهمتها القيام بتحليل القوائم المالية للمؤسسات التي تطلب القرض.

* أسواق الأوراق المالية

ناصر دادي عدون، المرجع السابق، ص. 14.

حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالمثل، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004، ص. 22-24.

تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية، فهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية، كما أنهم أكثر الأطراف تعرضاً للمخاطر، ولذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمرتبون إلى معلومات دقيقة عن واقع المؤسسات التي تتداول أسهمها في السوق المالية، ولإرضاء هؤلاء المستثمرين تقوم الأسواق المالية بتحليل حسابات تلك المؤسسات لتحديد مدى قوتها أو ضعفها، وعلى ضوء تلك النتائج يتحرك الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق.

* تدخل الحكومات في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية

إن نجاح شركات المساهمة كوسيلة لاستثمار المدخرات يتوقف على حماية المستثمر من تلاعب المسييرين. لذا فقد اهتمت الحكومات بإصدار القوانين لضمان هذه الحماية سواء بالنص على ضرورة تعيين مراجعين للحسابات، أو نشر القوائم المالية على الجمهور اعترافاً منها بأهمية اطلاع الأطراف الخارجية (المساهمين وغيرهم) عليها.

1-3: استعمالات التحليل المالي

1.3.1. مجالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي في المجالات التالية¹:

* التخطيط المالي

تستند عملية التخطيط المالي إلى منظومة معلومات مالية دقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة. وهذه المنظومة من المعلومات المالية المدروسة يستخدمها المسيرون للخروج بدلائل تقييم أداء المؤسسة، وتنبأ بتحليلات مستقبلية، وهذه التحليلات يستخدمها المخطط المالي عند وضع الخطط، ويستند إليها عند وضع تقديراته المستقبلية.

* تحليل تقييم الأداء

تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتقييم أداء المؤسسات لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة، وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي، وسيولتها، والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى. ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة، المستثمرين والمقرضين.

هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، عمان: دار الفكر، 2000، ص. 159-160.¹

* التحليل الائتماني

يقوم بهذا التحليل المقرض، وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقرض، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم. وتعتبر أدوات التحليل المالي المختلفة بالإضافة إلى الأدوات الأخرى الإطار الملائم والفعال الذي يمكن المقرض من اتخاذ القرار المناسب.

* التحليل الاستثماري

إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات، ومنح القرض. ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثمارهم وكفاية عوائدها. ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات فحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلّى بها والاستثمارات في مختلف المجالات.¹

* تحليل بعض الحالات الخاصة

من الحالات أو المشاكل الخاصة التي تواجه المؤسسة والتي لا تتكرر في حياتها، التصفية والانضمام والاندماج والشراء والتقييم، وجميع هذه الحالات تتطلب تحليلا ماليا دقيقا للطرفين يتمثل في التقييم الشامل لجميع الممتلكات، والأصول والخصوم لكل مؤسسة، بالإضافة إلى تحليل المركز المالي والاستثماري والائتماني والسوقي لكل مؤسسة، لما يترتب على هذه الحالات الخاصة من اختفاء شخصية بعض المؤسسات وظهور شخصيات جديدة وتغيير وتبديل على الهيكل المالي الأساسي لكل مؤسسة.

2.3. الأطراف المستعملة والمستفيدة من التحليل المالي

تتعدد الأطراف المستفيدة من معلومات التحليل، كما تتنوع أغراض استخداماتهم لتلك المعلومات، وذلك وفقا لتنوع علاقاتهم بالمؤسسة من جهة ولتنوع قراراتهم المبنية على هذه المعلومات من جهة أخرى

ومن الأطراف المستعملة والمستفيدة من معلومات التحليل المالي ما يلي:

• المستثمرون

يهتم المساهم أو صاحب المؤسسة الفردية بالعائد على المال المستثمر، والقيمة المضافة، والمخاطر التي تتطوي عليها الاستثمارات بالمؤسسة، لذلك فهو يبحث عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم في تقييم هذه

محمد مطر، التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، ط1، عمان: دار وائل للنشر، 2000، ص.17.

الجوانب¹، وقد يختلف هذا قليلا عن المساهم المرتقب، والذي يحاول معرفة هل من الأفضل بالنسبة له شراء أسهم المؤسسة أم لا، إلا أن كل منهما (المساهم الحالي والمرتقب) يهتم بماضي الشركة والمخاطر التي تعرضت لها، والأسلوب الذي اتبع في معالجتها، ثم البحث بعد ذلك في النمو المتوقع في المدى القصير والطويل².

• إدارة المؤسسة

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال، وعرضها على مالكي الوحدة أو الهيئة العامة في شركات المساهمة أو الإدارة المشرفة على المؤسسة في القطاع العام، بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها³.

فالتحليل المالي يساعد إدارة المؤسسة في تحقيق أحد الغايات التالية أو كلها مجتمعة⁴:

- تقييم ربحية المؤسسة والعوائد المحققة على الاستثمار؛
- التعرف على الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة؛
- مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى المقاربة في الحجم والمثابرة في طبيعة النشاط، بالإضافة إلى مقارنتها مع أداء الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة؛
- تقييم فاعلية الرقابة؛
- كيفية توزيع الموارد المتاحة على أوجه الاستخدام المختلفة؛
- تقييم كفاءة إدارة الموجودات؛
- تقييم أداء المستويات الإدارية المختلفة؛
- تشخيص المشكلات الحالية؛
- المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل.

• الدائنون

عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004، ص.53.¹
 رضوان وليد العمار، أساسيات في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، 1997، ص.42.²
 منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، المرجع السابق، ص.18.³
 أيمن الشنطي، عامر شقر، الإدارة والتحليل المالي، عمان: دار البداية، 2004، ص. 170 - 171.⁴

يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة للشركة أو المحتمل شراؤه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو أقرض أو بصدد إقراض الأموال للمؤسسة¹، وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية.

فالدائنين تختلف وجهة نظرهم في التحليل المالي تبعا لنوع الدين².

أ- الديون طويلة الأجل

إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان استرداد أموالهم وحصولهم على فوائد أموالهم، وبالتالي فإن اهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة، ومستوى الربحية وكفايتها في تغطية الفوائد السنوية.

ب- الديون قصيرة الأجل

إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه، لذا نجد الدائنون يهتمون بتحليل رأس المال العامل والمركز النقدي والسيولة في المؤسسة.

• الموردون

يهتم المورد بالتأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه، واستقرار الأوضاع المالية لهم، فالعمل من الناحية العملية مدين للمورد، ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية العميل في دفاتر المورد، وتطور هذه المديونية، وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان سيستمر في التعامل معه أو يخفض من هذا التعامل، وبذلك يستفيد المورد من البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية، فيهمه مثلا التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون، ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء باستخدام بيانات القوائم المالية

• العملاء

باستخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسيه، يمكن للعميل معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة فترة الائتمان مماثلة لما تمنح لغيره، وتتطابق مع فترة الائتمان التي يمنحها هو لعملائه، وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية بحساب متوسط فترة الائتمان.

¹ عبد الغفار حنفي، المرجع السابق، ص. 59.

² منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، المرجع السابق، ص. 19.

• العاملون في المؤسسة

يمكن القول بصفة عامة، أن أهم الأطراف ذات المصلحة في المشروع هما¹:

أ- المساهمون(الملاك).

ب-العاملون في المؤسسة.

إن زيادة الأجر مع ثبات الإنتاجية يعني انخفاض العائد المخصص للملاك بطريقة مباشرة (خفض التوزيعات أو اختفائها)، أو بطريقة غير مباشرة (عدم كفاية التمويل الداخلي) أو إضعاف المركز المالي، إذا ما تم دفع التوزيعات من الاحتياطيات. ولهذا السبب لا يمكن للعاملين في فرنسا مثلا المشاركة في الأرباح إلا إذا تجاوز صافي الربح 5 % بالمقارنة بحق الملكية، بحيث يكون دافعا لهم على زيادة الإنتاجية وضمان حد أدنى من العائد للملاك.

يدل هذا على أنه من المفيد للعاملين معرفة المركز المالي للمؤسسة التي ينتمون إليها، والتأكد من سلامة إدارة الأموال.

• الهيئات الحكومية

يعود اهتمام الهيئات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة إلى الأهداف التالية²:

- التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعمول بها؛

- تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية؛

- مراقبة الأسعار؛

- غايات إحصائية.

• الأفراد والجهات المتعاملة بالأوراق المالية

يستفيد سماسرة الأوراق المالية من التحليل المالي للأغراض الآتية³:

¹ عبد الغفار حنفي، المرجع السابق، ص. 72.

² أيمن الشنطي، عامر شقر، المرجع السابق، ص. 172-173.

هيثم محمد الزعبي، المرجع السابق، ص. 164.

- تحليل التغيرات السريعة على أسعار الأسهم للشركات في السوق المالي؛

- مراقبة ومتابعة الأموال المالية السائدة وتأثيرها على السوق المالي؛

تحليل السوق المالي وتحديد المؤسسات التي يمثل شراء أسهمها أفضل استثمار.

• المؤسسات التي تعمل في مجال التحليل المالي

تستعمل المؤسسات المتخصصة التحليل المالي لغرض مساعدة المؤسسات في الوقوف على وضعها ومركزها المالي ومكانها في السوق، ومن المؤسسات العاملة في هذا المجال في السوق الأمريكية *poors & standard* وشركة *bradstreet & Dun* التي تقوم باحتساب 14 نسبة مالية لعدد كبير من الصناعات¹.

3.3. وسائل وأدوات التحليل المالي²:

• **التحليل المالي بواسطة المقارنات:** تعتبر من الطرق التقليدية البسيطة والسهلة والتي تطبق على جميع القوائم المالية وتنقسم إلى قسمين:

- **طريقة المقارنات العمودية:** من خلال هذه الطريقة يتم تحويل المبالغ الواردة في القوائم المالية إلى نسب مئوية للتعرف على الأهمية النسبية لكل بند بالمقارنة مع إجمالي البنود الأخرى، وذلك من أجل تشخيص مدى مساهمة هذا البند في النشاط الإجمالي للمؤسسة.

- **طريقة المقارنات الأفقية:** تستوجب هذه الطريقة مقارنة بند من بنود القوائم المالية من سنة لأخرى أو لعدة سنوات واستخراج اتجاه التغير ما إذا كان موجب أو سالب حيث يتم كخطوة أولى حساب قيمة التغير كما يلي:

قيمة التغير = قيمة البند للسنة الحالية - قيمة البند للسنة السابقة

وكخطوة موائية يتم حساب نسبة التغير كما يلي³:

نسبة التغير = (قيمة التغير / قيمة البند السنة الأساس) × 100

وفي الأخير يتم تلخيص هذه القيم في جدول لتسهيل عملية قراءته وتحليله.

¹ أيمن الشنطي، عامر شقر، المرجع السابق، ص. 173.

² مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد: 04، العدد: 02، الجزائر، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، اكتوبر 2021، ص. 505-506.

³ 11 ناصر دادي عدون، المرجع السابق، ص. 3.

- **التحليل المالي بواسطة النسب المالية:** يستخدم التحليل بالنسب كأداة لقياس وتقييم سيولة المؤسسة وكفاءة نشاطها التشغيلي وربحيتها، ويتفق أغلب المختصين على أن النسب المالية تنقسم إلى أربع مجموعات رئيسية وكل مجموعة تنقسم بدورها إلى مجموعة من النسب أو المعدلات المالية وهي كالتالي:
 - **نسب السيولة:** يقصد بها مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل، أي مدى كفاية التدفقات النقدية التي تمكن المؤسسة من تغطية التزاماتها المالية وتجنب عدم الملاءمة الفنية.
 - **نسب التشغيل "النشاط":** تقيس هذه النسبة كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة لدى المؤسسة على مختلف الأصعدة التشغيلية كإدارة المخزون والذمم المدينة والأصول الثابتة.
 - **نسب الهيكل المالي التمويل:** وتقيس مدى اعتماد المؤسسة على الاقتراض في تمويل استثماراتها وذلك مقارنة مع تمويلها الذاتي المقدم من المالكين.
 - **نسب الربحية:** تستخدم نسب الربحية لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد مكاسب كافية من مختلف عملياتها وأنشطتها مقارنة بالتكاليف والمخاطر التي تتكبدها خلال فترة زمنية معينة.
 - **التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية:** تعتمد المؤسسة في تحليلها للميزانية على مجموعة من المؤشرات تعرف بمؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في:
 - **رأس المال العامل الإجمالي: FR** يعبر عن قسط الأموال الدائمة التي تخصصها المؤسسة لتمويل الأصول الجارية أي الاستخدامات الدورية، ويحسب كما يلي:
 - **من أعلى الميزانية:** رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.
 - **من أسفل الميزانية:** رأس المال العامل = الأصول الجارية - الديون القصيرة الأجل.
 - **احتياجات رأس المال العامل: BFR** يعبر عن إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، فهو يمثل الفرق بين إجمالي المخزونات والقيم القابلة للتحقيق من جهة والالتزامات قصير المدى باستثناء السلفيات المصرفية من جهة أخرى، وتحسب كما يلي:
 - احتياجات رأس المال العامل = (الأصول الجارية - أموال الخزينة) - (الخصوم الجارية - المساهمات البنكية الجارية)
 - **الخزينة TR:** تمثل الفرق بين التدفقات النقدية الخارجة والداخلة من وإلى المؤسسة خلال دورة الاستغلال، كما يمكن معرفتها من خلال الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل وتمثل بالعلاقة التالية:
 - الخزينة = أموال الخزينة - القروض المصرفية

أو

الخبزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

4.3. نتائج التحليل المالي

بعد إجراء التشخيص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة، ومعالجتها باستعمال وسائل معينة يتم التوصل إلى نتائج تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة خارجي أو داخلي.

1.4.3. نتائج التحليل الخارجي

يمكن للمحلل المالي الخارجي الوصول إلى عدة نتائج من أهمها¹:

- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي؛
- تقييم النتائج المالية ومن خلالها يتم تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب؛
- تقييم الوضعية المالية للمؤسسة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها؛
- الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلباً للقرض من البنك؛
- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستقلالية للمؤسسة؛
- مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع.

2.4.3. نتائج التحليل الداخلي

كما يمكن للمحلل الداخلي الوصول إلى النتائج التالية²:

- الحكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل؛
- الاطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية للفترة تحت التحليل؛
- التحقيق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية مثلاً؛
- اتخاذ قرارات حول الاستثمار، أو التمويل، أو توزيع الأرباح، أو تغيير رأس المال؛

ناصر دادي عدون، المرجع السابق، ص. 12.¹
المرجع نفسه، ص. 12 - 13.²

- وضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في المراقبة العامة لنشاط المؤسسة كأساس للتقديرات المستقبلية.

1-4: مقومات ومنهجية ومعايير التحليل المالي

1.4. مقومات التحليل المالي

من أجل نجاح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة، لابد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لا بد من مراعاتها. فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المؤسسة هي أقرب ما تكون إلى الحقيقة، فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف، وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه، ومنها ما يتعلق بمنهج أو أساليب وأدوات التحليل التي يستخدمها، ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها.

بناء على ما سبق يمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي¹:

- أن تتمتع المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصدقية أو الموثوقية *reliability*، وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى.

- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل، كما يجب عليه أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى وبقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها.

ولكي يحقق المحلل المالي المتطلبات والشروط المقصودة هنا عليه مراعاة ما يلي²:

أ- أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المؤسسة ونشاطها والصناعة التي تنتمي إليها، وكذلك البيئة

العامة المحيطة بها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ب- أن يبرز الفروض التي يبني عليها عملية التحليل، وكذلك المتغيرات الكمية والنوعية التي

محمد مطر، المرجع السابق، - ص. 4-6.¹
وليد ناجي الحياي، المرجع السابق، ص. 23.²

ترتبط بالمشكلة محل الدراسة.

ت-ألا يقف المحلل المالي عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المؤسسة،

بل لا بد من السعي إلى تشخيص أسبابها واستقراء اتجاهاتها المستقبلية.

* تمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكافية بظروف المؤسسة الداخلية والخارجية قبل قيامه بتحليل بيانات المؤسسة، بالإضافة إلى ذلك لا بد وأن يكون مؤهلاً تأهيلاً علمياً وعملياً مناسباً، ويتميز بخصائص المقدرة الديناميكية وقادراً على استخدام الأساليب والوسائل العلمية للتحليل المالي للوصول إلى غايات التحليل وتفسير النتائج التي يتوصل إليها لاستقراء المستقبل.

2.4. منهجية التحليل المالي

يعتمد المحلل في قيامه بعملية التحليل على مجموعة من الخطوات المتتابعة التي تشكل في مجملها المنهج العلمي للتحليل، وهي تبدأ بتحديد الهدف أو الغرض من التحليل وتنتهي بوضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل، وفيما يلي الخطوات اللازمة لعملية التحليل¹:

1. تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل

يبدأ التحليل المالي بتحديد المشكلة التي يسعى المحلل للتعرف عليها، ويعتبر هذا التحديد ضرورة هامة لبدء صحيح لعملية التحليل، لأنه يجنب المحلل العمل غير اللازم ويمكنه من تركيز جهده على العمل الذي يخدم هذا الهدف مباشرة.

2. تحديد الفترة التي سيشملها تحليل القوائم المالية

يقوم المحلل المالي باستعمال قوائم مالية لفترات عديدة إذا كان يسعى لتوخي المزيد من الدقة في التحليل والتعرف على الاتجاه الذي يتخذه أداء المؤسسة موضع التحليل، لأن القوائم المالية الخاصة بسنة واحدة قد لا تكون معبرة عن الاتجاه العام للأداء.

3. تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل للوصول إلى غايته

إذا كان الهدف هو تحليل قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية، فالأمر يتطلب معرفة الأصول المتداولة وأنواعها المختلفة لفترة معينة، ومن ثم تحديد الالتزامات الجارية لنفس الفترة، أما إذا كان هدف التحليل لأغراض

¹ أيمن الشنطي، عامر شقر، المرجع السابق، ص. 176-178.

تقييم الأداء النهائي، فان البيانات المطلوبة تتعلق بالمصروفات والإيرادات لفترة معينة، وتحديد المؤشرات الرئيسية التي تلعب دورا حاسما في أداء المؤسسة مثل المبيعات أو الإنتاج.

4. تحديد أداة أو أدوات التحليل المناسبة التي يطبقها المحلل للوصول إلى أفضل النتائج بأسرع وقت.

هذه الخطوة تعتمد بالدرجة الأولى على المستوى الفني والعلمي للشخص الذي يقوم بعملية التحليل، ومقدار درايته بالأساليب المختلفة لعملية التحليل.

5. استعمال المعلومات والمقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار أو الإجراء المطلوب

تعتبر هذه الخطوة الأصعب والأكثر أهمية، وتحتاج إلى استعمال مقدار كبير من العمل الذهني والحكمة والمهارة والجهد لتقييم ما يقف خلف الأرقام من حقائق. ولا يمكن استبدال هذا الجهد بعملية ميكانيكية، إلا أن التعريف الصحيح للمشكلة، والتحديد المناسب للأسئلة المتوجب الإجابة عنها، والمهارة في اختيار الأدوات التحليلية المناسبة ستقود بلا شك إلى تفسير معقول لنتيجة التحليل.

6. اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج، ولا مانع من استعمال أكثر من معيار إذا استدعى الأمر

ذلك.

7. تحديد الانحراف عن المعيار المقاس عليه للوقوف على أهمية الانحراف بالأرقام المطلقة والنسبية.

8. تحديد أسباب الانحراف وتحليلها.

9. وضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل.

ومن النادر جدا أن يتاح للمحلل جميع الحقائق عن الحالة التي يقوم بتحليلها، لذا نجد أن معظم المحللين يعملون في ظل ظروف غير مؤكدة بسبب عدم كفاية المعلومات. وفي مثل هذه الظروف لا يكون دور التحليل المالي إلا التقليل من حالة عدم التأكد وليس إلغاءها كليا.

وعند كتابة المحلل لتقريره، عليه أن يراعي ترتيب أفكاره وتسلسل منطقته، كما يجب عليه مراعاة طريقة عرضه

على القارئ، بحيث يميز التقرير بشكل واضح بين تفسيرات واستنتاجات المحلل والحقائق والمعلومات التي

استندت إليه هذه التفسيرات والاستنتاجات، وذلك ليتمكن القارئ لقد أرسلت من متابعة المنطق الذي اتبعه المحلل

في الوصول إلى استنتاجاته، وليتمكن من إبداء رأيه إذا اختلف مع المحلل، هذا ومن المناسب أن يضمن المحلل تقريره البنود التالية¹:

أ-معلومات عن خلفية المؤسسة موضوع التحليل والصناعة التي تنتمي إليها والمحيط الاقتصادي الذي تعمل فيه؛

ب-المعلومات المالية وغير المالية المستعملة في التحليل؛

ج-الافتراضات الخاصة بالظروف الاقتصادية والظروف الأخرى التي وضعت استناداً إليها التقديرات الخاصة بالتحليل.

د-تحديد الإيجابيات والسلبيات الكمية منها والنوعية التي يراها المحلل في عناصر التحليل الأساسية؛

هـ-الاستنتاج الذي يخرج به المحلل نتيجة العمل التحليلي الذي قام به.

3.4. معايير التحليل المالي واستخداماتها

1.3.4. مفهوم معايير التحليل المالي

عبارة عن أرقام معيارية تستخدم كمقياس للحكم على كفاءة وملائمة نسبة معينة أو رقم ما².

ومن الأمثلة على هذه المعايير الرقم المعياري لنسبة التداول التي تساوي اثنان.

2.3.4. أنواع معايير التحليل المالي

من المعروف عموماً أن هناك أربعة أنواع من المعايير التي تستخدم للمقارنة مع النسب المستخرجة والتي يمكن ذكرها فيما يلي³:

أ- معيار التحليل المالي المطلق

¹ أيمن الشنطي، عامر شقر، المرجع السابق، ص. 178 - 179.

² هيثم محمد الزعبي، المرجع السابق، ص. 171.

³ منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، المرجع السابق، ص. 84 - 85.

ويعني المعيار المطلق، حالة متفق عليها بأنه يمثل الصيغة المثالية لحدث معين، وهو بذلك يمثل خاصية متأصلة يأخذ شكل قيمة مالية ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين كافة المؤسسات، ويقاس به التقلبات الواقعية. يعود الاستخدام القليل لهذا المعيار إلى ابتعاده عن المتطلبات الواقعية لأنشطة الكثير من المؤسسات، ويمكن اللجوء إلى هذا المعيار عند عدم وجود معايير أخرى ملائمة للمقارنة الموضوعية للنسب المحققة.

ب- معيار التحليل المالي للصناعة

وهو المعيار الذي تصدره الاتحادات المهنية والهيئات الحكومية أو غيرها من الجهات لأغراض القياس والتقييم لفرع أو أكثر من فروع الصناعة، ويعتبر هذا المعيار أكثر قرباً إلى الواقع من المعيار المطلق لأنه يأخذ بعين الاعتبار متطلبات النشاط في ذلك النوع من الصناعة.

ث- معيار التحليل المالي التاريخي

عبارة عن النسب والأرقام التي تمثل الاتجاهات التي اتخذها أداء مؤسسة معينة في الماضي، والتي يتم اعتمادها كأداة تحليلية لتقييم أداء المؤسسة الحالي، والتوقع المستقبلي بشأن أدائها.

ت- معيار التحليل المالي المخطط

يصمم هذا المعيار من قبل إدارة المؤسسة، والذي يبنى على أساس الموازنات التقديرية المسبقة لأنشطة المؤسسة، وهذا المعيار يصمم بناءاً على الخبرات الفنية والخبرات السابقة للإدارة والتي تمثل مؤشراً للأداء والتقييم وتحديد الانحرافات. كذلك هذا المعيار قد يشمل تفاصيل أخرى لأداء المؤسسة كتحديد النسب التي تجدها الإدارة مناسبة لأنشطتها في المجالات الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية. وعلى الرغم من أهمية هذا المعيار إلا أنه لا يعد المعيار الأمثل للمقارنة وتقييم الأداء لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار واقع الأداء العام في المؤسسات المماثلة.

3.3.4. خصائص معايير التحليل المالي

من أجل أن يكون المعيار مقبولاً وذو معنى، لا بد له أن يتصف بالخصائص التالية¹:

- أن يتصف المعيار بالواقعية، أي بإمكانية تنفيذه، لا يتصف بالمثالية فيتعذر تحقيقه، ولا يتصف بالتواضع فيمكن الوصول إليه بسهولة؛

¹أيمن الشنطي، عامر شقر، المرجع السابق، ص. 180

- أن يتصف المعيار بالاستقرار النسبي، وإن كان هذا لا يمنع من إدخال تعديلات عليه إذا دعت الظروف لذلك بعد إجراء الدراسات اللازمة؛

- أن يتصف المعيار بالبساطة والوضوح وسهولة التركيب.

4.3.4. استخدامات معايير التحليل المالي

يمكن إيجاز استخدامات معايير التحليل المالي في النقاط التالية¹:

- تفسير الظواهر المالية المختلفة وإعطائها وصفا كميا؛

- تفسير المدلولات والمؤشرات للاتجاهات المالية المختلفة؛

- تحليل أداء المؤسسة المالي؛

- كشف الانحرافات؛

- قياس النتائج الفعلية إلى النسب المعيارية.

5-1: مصادر معلومات التحليل المالي

تتعدد مصادر المعلومات التي يعتمد عليها التحليل المالي، باختلاف المقاصد والأهداف المراد الوصول إليها، وتنقسم هذه المصادر إلى مصادر داخلية تتمثل أساسا في البيانات والكشوفات المحاسبية للمؤسسات، ومصادر خارجية تتمثل في المؤشرات والمعطيات المستخلصة من محيط المؤسسة الاقتصادي والمالي²، ومن بين هذه المصادر الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج.

1.5. الميزانية المحاسبية

1.1.5. تعريفها

هي مرآة تعكس الوضع المالي للمؤسسة في لحظة معينة من خلال ما تحويه من أصول وخصوم، وبتعبير آخر فإن الميزانية العامة ما هي إلا صورة فوتوغرافية للأوضاع المالية في لحظة معينة³.

هيثم محمد الزعبي، المرجع السابق، ص. 173.

مبارك لسوس، المرجع السابق، ص. 17.

حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004، ص. 174.

بعبارة مختصرة الميزانية هي جرد لعناصر ذمة المؤسسة¹.

2.1.5. عناصر الميزانية المحاسبية وترتيبها

تتكون الميزانية من شقين، شق الجانب المدين ويتمثل في الأصول، وشق الجانب الدائن ويتمثل في الخصوم.

أ- الأصول وترتيبها

تتمثل الأصول في موجودات المؤسسة وتسجل في الميزانية حسب درجة سيولتها أي حسب المدة التي تستغرقها للوصول إلى نقود في حالة النشاط العادي للمؤسسة². وحسب الدليل الوطني للمحاسبة فإن جانب الأصول يشمل المجموعات التالية:

الاستثمارات: وتتمثل في الممتلكات والقيم الدائمة التي اشترتها المؤسسة أو أنشأتها لغرض العملية الإنتاجية، ومن بين عناصر هذه المجموعة القيم المعنوية، الأراضي، تجهيزات الإنتاج... الخ، وهذه الأصول تستعمل لأكثر من سنة.

المخزونات: وهي تتضمن الأصول التي اشترتها المؤسسة أو أنتجتها بهدف بيعها أو استهلاكها في عملية التصنيع أو الاستغلال. وهي تضم المواد الأولية، البضائع، منتجات قيد التنفيذ، منتجات تامة الصنع، فضلات ومهملات... الخ.

المدينون: وتتمثل في جميع الحقوق التي اكتسبتها المؤسسة بمقتضى علاقتها مع الغير.

وبالتالي يتم تصنيف الأصول حسب درجة سيولتها كما يلي:

- الاستثمارات؛

- قيم الاستغلال؛

- قيم جاهزة.

ب- الخصوم وترتيبها

¹ ABDELLAH BOGHABA, Comptabilité générale approfondie, Alger : Berti Editions, 1998, p. 15.

² BERNARD COLSSE, Gestion financière de l'entreprise, 3ème Edition, P. U. F, 1993, p, 63.

تتمثل الخصوم في الأموال التي على المؤسسة سواء كانت لصيقة بالمؤسسة كالأموال الخاصة أو في شكل ديون طويلة الأجل أو ديون قصيرة الأجل، وترتب الخصوم تبعاً لدرجة استحقاقها أي بدلالة الزمن الذي تبقى فيه هذه الأموال تحت تصرف المؤسسة، حيث تتعدم الاستحقاقية لرأس مال المؤسسة ومجموع احتياطياتها وعلاوات الإصدار، وتكون هذه الاستحقاقية في شروط معينة بالنسبة للمؤونات على الأعباء والخسائر¹، وتكون مدة استحقاق الديون بالتدرج من الطويلة فالمتوسطة ثم القصيرة الأجل، وبالتالي فالخصوم يتم ترتيبها كما يلي:

- الأموال الخاصة؛
- الديون طويلة الأجل؛
- الديون قصيرة الأجل.

والجدول التالي يوضح مختلف عناصر الميزانية المحاسبية، وترتيبها حسب درجة السيولة والاستحقاقية.

الجدول (A): الميزانية المحاسبية

رقم الحساب	أصول	مبلغ إجمالي	استهلاكات ومؤونات	مبلغ صافي	مبلغ جزائي	رقم الحساب	خصوم	مبلغ
2	الاستثمارات					1	الأموال الخاصة	
20	مصاريف اعدادية					10 او 11	صندوق الشركة او الصندوق الشخصي	
21	القيم المعنوية					12	علاوات المساهمات	
22	الأراضي					13	احتياطيات	
24	تجهيزات الإنتاج					18	نتائج قيد التخصيص	
25	تجهيزات اجتماعية					19	مؤونات الخسائر والتكاليف	
28	تجهيزات قيد التنفيذ							
	مجموع 2						مجموع 1	
3	المخزونات					5	الديون	
30	البضائع					52	ديون الاستثمار	
31	مواد ولوازم					53	ديون المخزونات	
33	منتجات نصف مصنوعة					54	مبالغ محتفظ بها في الحساب	
34	منتجات واشغال قيد التنفيذ					55	ديون اتجاه الشركات الحليفة	
35	منتجات منجزة					56	ديون الاستغلال	
36	فضلات ومهملات					57	سلفات تجارية	
37	المخزونات الموجودة في الخارج					58	ديون مالية	
							حسابات الأصول الدائنة	

¹ Ibid, p, 63.

		50					
	مجموع 5					مجموع 3	
						4	حسابات مدينة
						42	مدينو الاستثمار
						43	مدينو المخزونات
						44	ديون الشركاء والشركات
							الحليفة
						45	سلفات على الحساب
						46	تسبيقات الاستغلال
						47	ديون على الزبائن
						48	أموال جاهزة
						50	حسابات الخصوم المدينة
	نتيجة السنة المالية	88				مجموع 4	
	مجموع عام					مجموع عام	

المصدر: المخطط الوطني للمحاسبة، الجزائر: ديون المطبوعات المدرسية، 1995، ص. 29.

2.5. جدول حسابات النتائج

1.2.5. تعريفه: هو كشف محاسبي يستخدم في التحليل المالي كتمم للميزانية المحاسبية، الغرض منه تحليل نتيجة السنة، فهو يحلل أنشطة المؤسسة للحكم على نجاح أو فشل القرارات المتخذة من طرف المؤسسة للوصول إلى القرارات التقويمية. فجدول حسابات النتائج يترجم نشاط المؤسسة خلال دورة معينة، هذا النشاط ينتج ويستهلك رؤوس أموال، فالإنتاج تطرح منه استهلاكاته (أعباؤه). وفي الأخير نتحصل على نتيجة الدورة التي قد تكون ربحاً أو خسارة¹.

الجدول (B): جدول حسابات النتائج

رقم الحساب	اسم الحساب	مدين	دائن
70	مبيعات البضائع		
60	بضائع مستهلكة		
80	الهامش الإجمالي		

مبارك لسوس، المرجع السابق، ص. 24- 25.

	الهامش الإجمالي	80
	إنتاج مباع	71
	إنتاج مخزون	72
	إنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة	73
	أداءات متممة	74
	تحويل تكاليف الإنتاج	75
	مواد ولوازم مستهلكة	61
	خدمات	62
	القيمة المضافة	81
	القيمة المضافة	81
	منتجات مختلفة	77
	تحويل تكاليف الاستغلال	78
	مصاريف العاملين	63
	ضرائب ورسوم	64
	مصاريف مالية	65
	مصاريف مختلفة	66
	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	68
	نتيجة الاستغلال	83
	منتجات خارج الاستغلال	79
	تكاليف خارج الاستغلال	69
	نتيجة خارج الاستغلال	84
	نتيجة الاستغلال	83
	نتيجة خارج الاستغلال	84
	النتيجة الإجمالية للسنة المالية	880
	ضرائب على الأرباح	889
	النتيجة الصافية للسنة المالية	88

المصدر: المخطط الوطني للمحاسبة، الجزائر: ديوان المطبوعات المدرسية، 1994، ص. 30.

2.2.5. العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج

يمكن تلخيص العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج فيما يلي¹:

أ. أعباء الدورة وتتكون من:

- كل المصاريف المتعلقة بالنشاط العادي واليومي للمؤسسة أي: استهلاك البضائع والمواد الأولية والسلع والخدمات المستعملة في دورة الإنتاج، وكذلك مختلف المصاريف المرتبطة بهذا النشاط من

ناصر دادي عدون، المرجع السابق، ص. 74- 75.

ضرائب ورسوم ومصاريف العاملين والمصاريف المالية...الخ.

- كل المصاريف المتعلقة بالاستغلال غير العادي للمؤسسة، مثل الحقوق على الزبائن غير القابلة للتحصيل أو الأعباء على الدورات السابقة، أو المؤونات الاستثنائية...الخ.

ب. نواتج الدورة وتشمل كلا من:

- نواتج الاستغلال: وتتمثل في مبيعات البضائع في المؤسسة التجارية أو المختلطة والإنتاج المباع في المؤسسات الصناعية والمختلطة، وكذلك الإنتاج المحزون بالإضافة إلى الأداءات المتممة وتحويل أعباء الاستغلال والمنتجات الأخرى.

- نواتج خارج الاستغلال: وهي كل النواتج الخاصة بالدورات السابقة، وكذلك نواتج بيع عناصر الأصول.

3.2.5. النتائج تحليل

وتشمل مجموع النتائج الوسيطة التي يعطيها الجدول وكيفية توزيعها، إلى غاية الوصول إلى النتيجة السنوية الصافية وهي على التوالي:¹

- الهامش الإجمالي

هو الفرق بين المبيعات من البضاعة وتكاليف شرائها، حيث يتم تقييم المبيعات من البضائع على أساس سعر البيع بعد طرح التخفيضات التي تمنح للزبائن، أما تكلفة البضاعة المباعة فتحسب على أساس ثمن شراء البضاعة المباعة بالإضافة إلى مجموع المصاريف التي تتعلق بها.

يعد الهامش التجاري مفهوما ذا أهمية كبيرة في تسيير المؤسسة لأنه يعبر عن المصدر الحقيقي لأرباح المؤسسة، كما يمثل أول مؤشر لتقييم نشاطها. فإذا كان رقم الأعمال مؤشرا لحجم النشاط فإن الهامش التجاري يعد مؤشرا هاما في التحليل المالي.

26 مبارك لسلسوس، المرجع السابق، ص1

-القيمة المضافة

تمثل الثروة الحقيقية التي أضافتها المؤسسة مهما كان نوعها بفعل عمليات استغلالها. فالقيمة المضافة تترجم ما أضافته المؤسسة ضمن نشاطها، وتعكس الفعالية التي تم بها دمج عناصر الإنتاج من رأس مال ويد عاملة وغيرها، فهي تقيس الوزن الاقتصادي للمؤسسة وتشكل أحسن معيار لقياس حجمها ونموها وتكامل هياكلها الإنتاجية، فالقيمة المضافة تبين إنتاج المؤسسة واستخداماتها الوسيطة من السلع والخدمات التي تحصلت عليها من الغير، وتعتبر قياساً نقدياً لما أضافته المؤسسة بوسائلها الإنتاجية الخاصة، لأن الاعتماد على رقم الأعمال في المؤسسة أو حجم الأصول أو حجم العمالة قد يكون مضللاً، فإذا كانت القيمة المضافة كبيرة فذلك يعني أن المؤسسة قد تحصلت على قيمة إنتاج كبير من استخدامات وسيطة محدودة، أو قيمة الإنتاج المحدود استلزم استخدامات وسيطة قليلة، وهذا ما يدل على نجاح عملية المزج بين عناصر الإنتاج¹.

-نتيجة الاستغلال والنتيجة خارج الاستغلال

تقيس نتيجة الاستغلال الفعالية الاقتصادية للمؤسسة في الظروف العادية، وتخص العناصر التي ترتبط بالعمليات الخاصة بالاستغلال العادي اليومي للمؤسسة، أما النتيجة خارج الاستغلال فهي نتيجة استثنائية تتحدد من النشاط الاستثنائي للمؤسسة.

- نتيجة السنة المالية الإجمالية والصافية

يجمع النتيجتين السابقتين نحصل على مستوى ما قبل النهائي من النتائج، وهي النتيجة الإجمالية للسنة المالية، أو للدورة الاستغلالية، وبعد طرح الضريبة على الأرباح نحصل على النتيجة المالية الصافية للدورة الاستغلالية، وتعتبر كمؤشر مهم لقياس مردودية رأس المال الخاص المستعمل داخل المؤسسة.

3.5. نواحي القصور في البيانات المحاسبية

على الرغم من أهمية البيانات المحاسبية كمصدر من مصادر البيانات المستعملة في التحليل المالي، إلا أن هناك حدوداً معينة للاستفادة من هذه البيانات يمكن حصرها فيما يلي²:

1. الطبيعة التحكمية لعملية القياس المحاسبي، ذلك على اعتبار أن الأرقام التي تحويها البيانات

المحاسبية المنشورة هي محصلة لعمليات قياس تخضع مخرجاتها إلى حد كبير لنوع وطبيعة الأسس التي تتبعها

مبارك لسوس، المرجع السابق، ص. 27.

محمد مطر، المرجع السابق، ص. 16-17.

المؤسسة بشأن الاعتراف بكل من الإيرادات والمصروفات، وكذلك لنوع الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة في قياسها كالسياسات المتبعة مثلا في مجال اهتلاك الأصول الثابتة، تقييم المخزون السلعي... الخ. حيث يؤدي اختلاف هذه الطرق إلى اختلاف النتائج طبقا لكل طريقة، وهذا طبعا ينعكس على الميزانية العامة كما ينعكس أحيانا على جدول حسابات النتائج، هذا كله ينعكس بطبيعة الحال على مدى موضوعية المؤشرات التي يتوصل إليها المحلل المالي.

2. تعد البيانات المحاسبية في ظل مجموعة من الفروض منها ثبات القوة الشرائية للنقود، وما يترتب على ذلك من أن قيمة الأصول بالميزانية يتم التعبير عنها بقوة شرائية مختلفة عن القيمة الحالية، كما أن نتيجة النشاط تتم على أساس وحدات النقد السائدة دون الأخذ في الحسبان التغيرات في قيمة النقود. حيث تترك هذه الفروض بصمات على طبيعة المعلومات التي تظهرها البيانات المحاسبية،

فتحد من استخداماتها في اتخاذ القرارات، فهي تاريخية بطبيعتها في حين يفضل متخذ القرارات البيانات المستقبلية التي توفر له معلومات عن اتجاهات نشاط المؤسسة. كما أن التمسك بفرض ثبات وحدة النقد ومبدأ التكلفة التاريخية يجعل البيانات المالية المنشورة في فترات تسودها معدلات مرتفعة للتضخم تبدو مضللة، وغير صالحة للتحليل المالي خصوصا في الحالات التي تكون فيها الفترة الزمنية مجال المقارنة طويلة نسبيا.

3. تعتبر البيانات المالية المنشورة ذات طبيعة كمية، ومع أن لهذه البيانات دور هام في اتخاذ القرارات، إلا أن البيانات الوصفية خاصة في مجال التحليل المالي لأغراض الائتمان لا تقل أهمية، لذا يجب على متخذي القرار في المؤسسة تدعيم البيانات الكمية بالبيانات الوصفية قصد الوصول إلى قرار سليم.¹

18- 17. محمد مطر، المرجع السابق، ص. 1

اتخاذ القرار في المؤسسة

2-1 مفهوم اتخاذ القرار:

لقد ظهرت عدة تعاريف لاتخاذ القرار منها:

- ❖ اتخاذ القرار هو مسلك معين او محدد بين مجموعة البدائل بمواجهة احتمالات المستقبل.
- ❖ اتخاذ القرار هو اختيار أفضل البدائل المتاحة , بعد القيام بدراسة مستفيضة للنتائج المتوقعة من كل بديل و أثرها في تحقيق الأهداف المطلوبة.¹

تعددت آراء كتاب الإدارة في تعريفهم لاتخاذ القرارات بحيث أصبح لكل منهم مفهومه الخاص حيث عرف Nigro اتخاذ القرار بأنه «: الاختيار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين، هذا التعريف يبين أن عملية اتخاذ القرارات تتعلق بوجود مشكلة تتطلب حلاً معيناً، والذي يتم وضعه عن وعي وإدراك وبعد دراسة وتفكير مع إمكانية تنفيذه بأقل تكلفة وأقصى عائد».

عملية اتخاذ القرار الإداري: هي "جوهر العملية الإدارية ومحور نشاط الوظيفة الإدارية وهي عملية اختيار لاستراتيجية أو لإجراء، وهذه العملية منظمة ورشيده وبعيدة كل البعد عن العواطف، ومبنية على الدراسة والتفكير الموضوعي للوصول إلى قرار مرضي أو مناسب.

" يعرف أحمد محمد غنيم اتخاذ القرار بأنه «: استخدام بعض المعايير الموضوعية لاختيار بديل ما من بين بديلين محتملين أو أكثر. "

يتضح من هذا التعريف أن المفاضلة بين البدائل المتاحة لاختيار أفضلها يتطلب ضرورة توفر معايير موضوعية التي يعتمد عليها متخذ القرار.

يمكن تعريف اتخاذ القرار بأنه عملية الاختيار المدرك لبديل مناسب من بين عدة بدائل لحل مشكلة معينة باستخدام بعض المعايير الموضوعية²

ولاتخاذ القرارات خصائص يجدر الإشارة إليها:

- إن عملية اتخاذ القرار مرحلة متقدمة في العملية الإدارية وأن المراحل السابقة هي مقدمات أساسية للقرار السليم على الرغم من أنه في كل مرحلة تظهر لكنها تتجسد في مرحلة اتخاذ القرار وغالباً ما تكون نتيجة القرار وخاصة فيما يتعلق بالمشكلات هي حلول توفيقية تركيبية ما بين الإمكانيات المتاحة والحاجات والمتطلبات المفروضة وهذا

¹ على خلفه حجاجه، اتخاذ القرارات الإدارية، دار قنديل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2004، ص11

² بن منصور الهام، " دور الأساليب الكمية في صنع القرارات الاستراتيجية بالمؤسسة " مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، العدد 5، 2018، ص166

ناتج عن كون عملية صنع القرار تحتوي على المفاضلة ولاختيار والتصنيف والترتيب بين الإمكانيات المتاحة والأهداف المرسومة.

- تعد عملية صنع القرار وظيفة إدارية وعملية تنظيمية، فقرارات المدير تعكس كثيرا من الوظائف الإدارية الرئيسية كتكوين الخطط ووضع السياسات وتحديد الأهداف كما تؤدي إلى كثير من الأهداف والنتائج المتعلقة بإدارة المؤسسة. فقرارات المديرين لها تأثير كبير على شكل وأسلوب العمل.

- هي عملية اختيار يقوم به صانع القرار لاختيار البديل الأفضل من بين بدائل عديدة.¹

2-2 مراحل عملية اتخاذ القرار

عملية اتخاذ القرار يشبهها الخبراء والمختصون بعملية البحث العلمي والتي يجب أن تتوفر فيها شروط منهجية محددة، وتكون خطوات عملية اتخاذ القرار على النحو التالي:

- تحديد المشكلة

- جمع المعلومات حول المشكلة وتفسيرها،

- إيجاد بدائل مناسبة لحل المشكلة

- تقييم البدائل المطروحة واختيار الأفضل

- تنفيذ القرار المتخذ

- متابعة عملية التنفيذ وتقييمه.

وسنحاول بيان هذه الخطوات بشكل موجز للتوضيح والتبسيط.

- **تحديد المشكلة** : اتخاذ القرار لا يكون إلا بوجود مشكلة تواجه المؤسسة أو وجود قضية تحتاج إلى حل لذلك من الضروري والواجب تحديد هذه المشكلة تحديدا دقيقا حتى يكون القرار مناسباً جداً. ويجب على المدير أو متخذ القرار أن يتعمق في البحث عن المشكلة الأساسية وتحديدها بدقة، حيث إن الكثير من المشكلات قد تتشابه في الشكل ولكن تختلف في كيفية حلها. وهنا يتوجب أو يتعين على المدير (متخذ القرار) الماهر باعتباره صانع قرارات، أن يكون حريصاً بدرجة كبيرة على كيفية تعريف وتحديد المشكلة، حتى يصل إلى قلب الحدث أو المشكلة حتى يتم اتخاذ القرار المناسب لحل هذه المشكلة حلاً جذرياً

- **جمع المعلومات حول المشكلة** : مما لا شك فيه أن المعلومات هي أساس القرارات السليمة، وأن نجاح أي

قرار يعتمد اعتماداً كبيراً على توفر المعلومات الدقيقة والحديثة لمتخذ القرار. ومن هنا فإن مدير مؤسسة المعلومات عليه أن يقوم بجمع البيانات والمعلومات الكافية عن المشكلة محل الدراسة والبحث من مصادر

¹ بن منصور الهام، مرجع سابق، ص169

مختلفة مثل التقارير الدورية والملاحظات الشخصية للعاملين بالمؤسسة وغيرها من المصادر الأخرى. وقد يدعم ذلك ويساعد في هذا الجانب وجود نظام معلومات إداري محوسب في مؤسسة المعلومات.

- **ايجاد البدائل المناسبة** : اتخاذ القرار في مؤسسات المعلومات وغيرها من المؤسسات الأخرى، يتطلب ايجاد بدائل متعددة حتى يمكن الاختيار من بينها ما يكون أنسب بديل أو حل. وعدم وجود بدائل لا يمكن للمدير أن يتخذ القرار المناسب والفعال.

وعملية ايجاد البدائل ليست أمرا سهلا، حيث إنها تتطلب قدرا لا بأس به من التفكير والابداع والمناقشة. ومن العناصر الجوهرية لوجود القرار لحل المشكلة أن يكون هناك أكثر من حل؛ أي وجود حلول متعددة تطرح للمناقشة ثم دراستها وتقييمها ثم بعد ذلك اختيار الحل الأمثل والأكثر ملائمة لحل المشكلة، والحلول أو البدائل ما هي الا مجموعة من الوسائل المتاحة والمتوفرة للمديرين أو المسؤولين لحل المشكلة. وقد تتعدد المشكلات في المكتبات ومراكز المعلومات ولكن لكل مشكلة حل وهذا الحل يأتي بعد دراسة وتمحيص ومعرفة الأسباب التي سببت هذه المشكلة، وأن المدير والإدارة عموما عليهم وضع عدة بدائل أو حلول، ثم اختيار الأنسب منها ليكون هو موضوع القرار المتخذ.¹

- **تقييم البدائل المطروحة واختيار الأفضل** : وفي هذه المرحلة يقوم المدير أو الرئيس بتحديد ايجابيات ومزايا كل حل أو بديل، وعيوبه وسلبياته، ويتم تحديد المعايير التي يتم على أساسها المفاضلة بين البدائل المتاحة وهناك اعتبارات يمكن للمدير أو الرئيس أن يسترشد بها في عملية المفاضلة منها : عدد المزايا بالنسبة للسلبات أو قياس الفوائد والنتائج المرجوة بالنسبة

للتكاليف والمخاطر، مدى الكفاية التي يحققها البديل من حيث الجودة والسرعة والتكلفة إمكانية تنفيذ القرار كاملا من حيث توافر الإمكانيات وملائمة الظروف.

- **تنفيذ القرار** : عملية اتخاذ القرار لا تنتهي بانتهاء اختيار البديل الأفضل لحل المشكلة التي يواجهها المدير أو متخذ القرار، حيث بعد اتخاذ القرار يجب إصداره ليتم تنفيذه من قبل أفراد آخرين في المؤسسة. ويتوقف نجاح عملية التنفيذ للقرار الصادر على أسلوب الاتصالات وفعاليته وعملية التوجيه والارشاد، ومدى فهم الآخرين للقرار وتقبله من جانبهم، واستعدادهم ورغبتهم في تنفيذه. وهناك دور مهم يؤديه المدير أو متخذ القرار في هذا الأمر.

- **متابعة التنفيذ والتقييم** : تأتي هذه الخطوة بعد وضع القرار موضوع التنفيذ يقوم المدير في مؤسسة المعلومات بمتابعته بهدف فهم ومعرفة العوامل المؤثرة في تنفيذ القرار والعقبات المختلفة من أجل العمل على تذليلها والتغلب عليها أو تلافيها. وعلى المدير أن يتابع التنفيذ أولا بأول، وعلى نحو مرحلي حيث إن المتابعة المرحلية تساعد على اكتشاف الأخطاء والانحرافات لحظة وقوعها، ومن ثم العمل على معالجتها بشكل فوري. كذلك تساعد المتابعة

¹. مفتاح محمد دياب، ” اتخاذ القرارات الإدارية وأهميته في مؤسسة المعلومات ”، المجلة الدولية للدراسات الإنسانية، العدد الثاني، 2022، ص 50 و 51.

المرحلية على اكتشاف ما قد غاب عن المدير عند اتخاذ القرار وبالتالي يتدخل في الوقت المناسب لمعالجتها. وبناء على نتائج عملية المتابعة " يقوم متخذ القرار بالتقييم النهائي للقرار الذي تم تنفيذه بهدف التعرف على إيجابياته وسلبياته، ومدى تحقيقه للهدف الموضوع له، وتأثيراته على المكتبة أو مركز المعلومات والعاملين فيها سواء. فإذا كانت ايجابيات القرار لدى التنفيذ أكثر من سلبياته فيكون القرار ناجحاً وإلا فإن تعديل القرار، أو تطويره، أو التراجع عنه واقتراح بدائل أخرى بعد أمراً منطقياً.¹

من خلال الشكل التالي نلخص ما سبق:

الشكل رقم (1) مراحل عملية اتخاذ القرار



¹ مفتاح محمد دياب، مرجع سابق، ص 52

2-3 العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار

على الرغم من تعدد القرارات التي يتخذها المدير فإن العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات تزيد من صعوبة وكلفة هذه العملية وإذا ما تداخلت هذه العوامل بقوة فإنها تقود أحيانا إلى قرارات خاطئة لهذا فإن اتخاذ أي قرار ومهما كان بسيطا وذا آثار ومدى محدودين فإنه يستلزم من الإدارة التفكير في عدد من العوامل المختلفة للتأثير على القرار، بعضها داخل التنظيم (عوامل داخلية) وبعضها الآخر سلوكي أو إنساني بالإضافة إلى عوامل كمية أخرى ترتبط بالتكلفة والعوائد المتوقعة ... الخ.

1 - عوامل البيئة الخارجية:

وتتمثل هذه العوامل في الضغوط الخارجية القادمة من البيئة المحيطة التي تعمل في وسطها المنظمة والتي تخضع لسيطرة المنظمة بل أن الإدارة المنظمة تخضع لضغوطها وتتمثل هذه العوامل بما يلي:

- الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية السائدة في المجتمع.
- التطورات التقنية والتكنولوجية والقاعدة التحتية التي تقوم عليها الأنشطة الاقتصادية.
- الظروف الإنتاجية القطاعية مثل المنافسين والموردين والمستهلكين.
- العوامل التنظيمية الاجتماعية والاقتصادية مثل النقابات والتشريعات والقوانين الحكومية والرأي العام والسياسة العامة للدولة وشروط الإنتاج.
- درجة المنافسة التي تواجه المنظمة في السوق.

وإن هذه العوامل ترتب على إدارة المنظمة قرارات لا ترغب في اتخاذها أو ليس في. مصلحتها دائما، فمثلا إذا كان القرار المتخذ قد تم اتخاذه تحت ضغوط سياسية أو ذا طابع سياسي أو اجتماعي فمن الصعب استخدام المنطق الحر الرشيد في اتخاذ القرارات الحكومية المبني على معيار اقتصادي، إلا أن ذلك لا يعني أن لا يقوم صانعو القرارات الإداريين وغيرهم بدراسة عميقة للمسائل والمشكلات واستخدام إجراءات القرارات لا يمكن اعتماد وضع عوامل الواقع الذي تعمل فيه المنظمة بالحسبان.¹

2 - عوامل البيئة الداخلية:

وتتمثل بالعوامل التنظيمية وخصائص المنظمة وهي عوامل كثيرة أهمها التالي:

- . عدم وجود نظام المعلومات داخل المنظمة يفيد متخذ القرار بشكل جيد.
- . عدم وضوح درجة العلاقات التنظيمية بين الأفراد والإدارات والأقسام.
- . درجة المركزية، وحجم المنظمة ودرجة انتشارها الجغرافي. درجة وضوح الأهداف الأساسية للمنظمة.

¹ موحى الياس، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بسكرة، 2015، ص 46.

. مدى توافر المواد المالية والبشرية والفنية للمنظمة

. القرارات التي تصدر عن مستويات إدارية أخرى.

ويظهر تأثير هذه العوامل بنواح متعددة ترتبط بما يلي:

. بالظروف المحيطة بمتخذ القرار

. تأثير القرار على مجموع الأفراد في المنظمة

. بالموارد المالية والبشرية والفنية المتاحة أمام إدارة المنظمة.

3- عوامل شخصية ونفسية:

هذه العوامل تشمل كل من له علاقة باتخاذ القرار ابتداء بالرجل الإداري متخذ القرار ومستشاريه ومساعديه الذين يشاركونه في صنع القرار، وهذه العوامل تقسم إلى نوعين هما:

- **عوامل نفسية:** وهذه تشعب فمنها ما يتعلق ببواعث داخلية للشخص ومنها ما يتعلق بالمحيط النفساني المتصل به في عملية اتخاذ القرار وخاصة في مرحلة اختيار البدائل من البدائل المتاحة.

- **عوامل شخصية:** تتعلق بشخصية متخذ القرار ومقدراته وهناك الكثير منها التي تؤثر في عملية اتخاذ القرارات فالقرار يعتمد على كثير من المميزات الفردية والشخصية للفرد التي تطورت معه قبل وصوله إلى التنظيم، وعليه تشكل عمليات اختيار الأفراد وتدريبهم عوامل مهمة نوعية القرارات المتخذة في التنظيم.¹

إن السلوك الشخصي يؤثر تأثيراً مباشراً في كفاية صناعة القرار، فكل مدير له أسلوبه حتى لو تسارت الكفاءات والمهارات ويرى ريموند مكليود أن هناك ثلاثة أبعاد لإتاحة الفرصة للاختلافات الفردية من مدير لآخر وهذه الأبعاد هي:

أسلوبهم في الإحساس بالمشكلة.

وأسلوبهم في تجميع المعلومات.

وأسلوبهم في استخدام المعلومات.

وبالنسبة لأسلوب الإحساس بالمشكلة ينقسم المديرون لثلاث فئات أساسية وهي:

متجنب للمشكلات وحلال المشكلات وباحث عنها.

كما أن أنماط السلوك تؤثر تأثيراً مباشراً على القرار ويتم تصنيف أنماط سلوك المديرين في أربعة أنماط وهي: المجازفة الحذر،

¹ موحى الياس، مرجع سابق، ص 47.

4- عوامل ظروف القرار:

وبعد التعدد في اتخاذ القرار من العوامل التي تعيق إصدار القرارات السليمة في الوقت المناسب مما يؤثر على المشكلة وفعالية حلها، وسبب التردد في اتخاذ القرار هو علاقة القرارات في المستقبل الذي يتميز بعدم القدرة على تحديد ما سيحدث فيه بشكل دقيق، مما يؤدي إلى اتخاذ القرارات في ظروف عدم التأكد أو في ظروف التأكد أو في ظروف التأكد أو في ظروف التأكد أو تحت درجة المخاطرة أو الظروف المتغيرة.

عدم¹

5- عوامل أخرى مثل:

1-5- تأثير عنصر الزمن:

يشكل عنصر الزمن كبيراً على متخذ القرار، فكلما زادت الفترة الزمنية المتاحة أمام متخذ القرار لإيجاد قراره كلما كانت البدائل المطروحة أكثر والنتائج أقرب إلى الصواب وإمكانية التحليل للمعلومات متاحة أكثر، وكلما ضافت الفترة الزمنية المتاحة أمام متخذ القرار كلما تطلب منه السرعة في البت مما يقلل في البدائل المتاحة أمامه

2-5- تأثير أهمية القرار :

كلما ازدادت أهمية القرار ازدادت ضرورة جمع المعلومات الكافية عنه، وتتعلق الأهمية النسبية لكل قرار بالعوامل التالية:

أ- عدد الأفراد الذين يتأثرون بالقرار ودرجة هذا التأثير.

ب- كلفة القرار والعائد، حيث تزداد أهمية القرار، كلما كانت التكاليف الناشئة عنه أو العائد المتوقع الحصول عليه نتيجة هذا القرار مرتفعاً.

ج- الوقت اللازم لاتخاذها، فكلما ازدادت أهمية القرار احتاج الإداري إلى وقت أطول ليكتسب الخبرة والمعرفة بالعوامل المختلفة المؤثرة على القرار.²

¹ موحى الياس، مرجع سابق، ص48.

² نفس المرجع، ص 50 و 51

2-4 دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات

إن للتحليل المالي دور كبير في اتخاذ القرارات والرامي أساسا إلى صحة الوضع المالي يجعل المؤسسة مطمئنة في بيتها وهذا بضمان الاستمرارية والقدرة على تنفيذ استراتيجيتها، كما يضمن سلامة القرارات.

لذا فإن دوره في اتخاذ القرارات يستوجب توفير كما معتبرا من المعلومات وكذا استعمال تقييمات حديثة وأساليب تسيير فعالة والتعرف على طرق التمويل وكذا مواطن القوة لتعزيزها ومراكز الضعف لتفاديها ولا يتم هذا من خلال جمع تقرير تنظيم تحليل المعلومات المتعلقة والمؤثرة على الذمة المالية للمؤسسة، كل هذا سنتناول من خلال المطالب التالية:

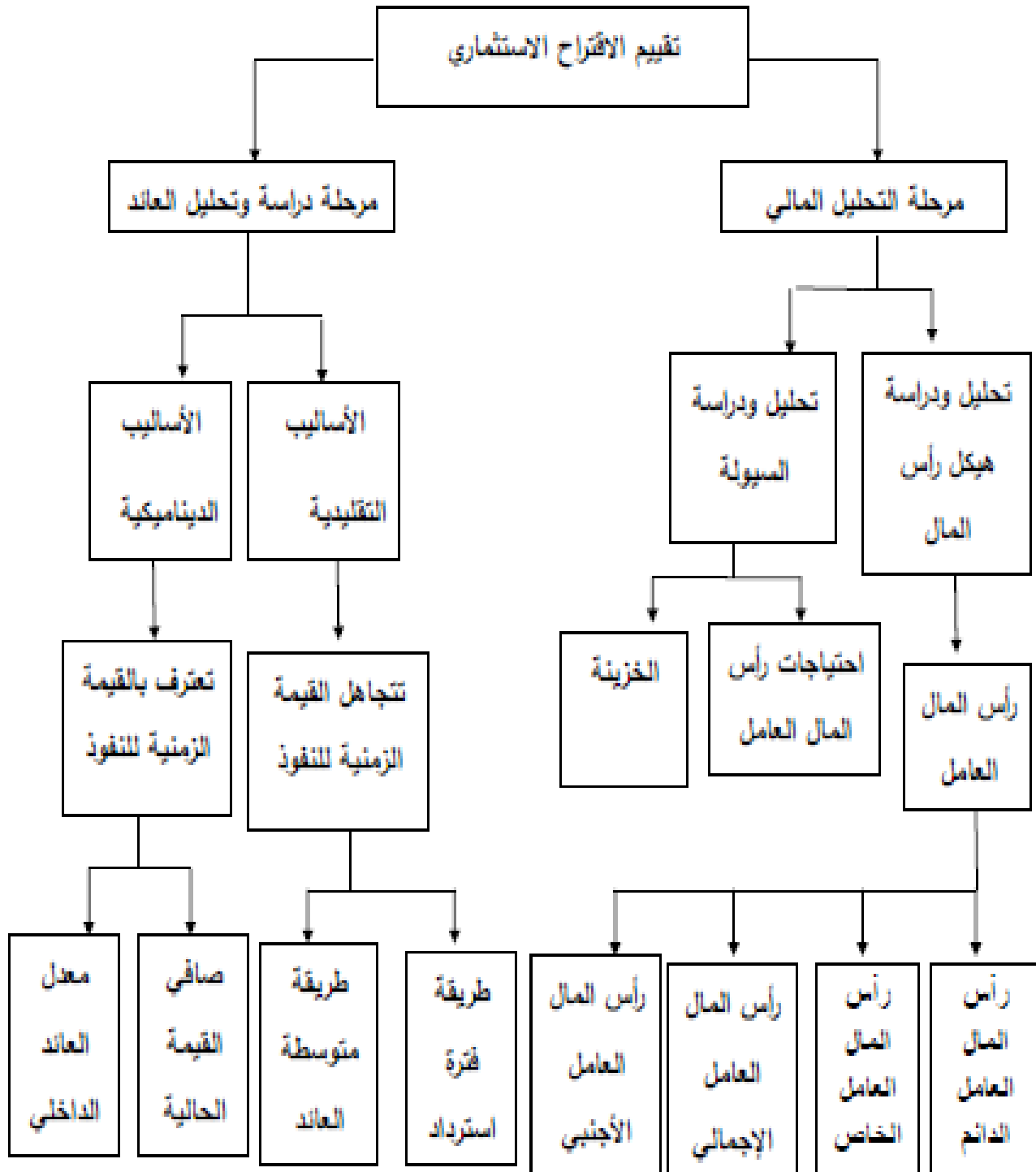
2-4-1 دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار ومراحل تقييمها :

سننظر من خلال هذا المطالب عن دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بمدى قدرة المؤسسة على الحفاظ بدرجة كافية من السيولة تضمن لها تعديل دائما للتدفقات النقدية وكذا مراحل تقييمه¹

-دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار : إن مؤشرات التوازن المالي تعطينا الوضعية الحقيقية للمؤسسة كما أنها تقيم أداء المؤسسة فهي تقدم للمدير المالي معلومات لاتخاذ القرارات المتعلقة بمصدر التمويل المثلى وقرار التخطيط كما أنها تعطي معلومات حول سيولة المؤسسة وحول الهيكل المالي للمؤسسة فإنها تساعد على اتخاذ القرار الاستثماري
كما هو موضح بالشكل التالي:

¹ حنفي عبد الغفار المرجع السابق، ص21.

الشكل رقم (2) دور التحليل المالي



1

¹ من اعداد الطلبة بناء على ما سبق.

مراحل تقييمها :

في المرحلة الخاصة بالتحليل المالي حيث يتم هذا التحليل على مدى العمر المتوقع للاستثمار للتأكد من توفر التمويل الضروري لتنفيذه وإن الاستثمار ينتج عنه سيولة لتغطية التزاماته .

تحليل السيولة: يهدف هذا التحليل لمعرفة التدفق النقدي خلال فترة التنفيذ وتشغيل الاستثمار.

تحليل هيكل رأس المال: يهدف هذا التحليل للتعرف على مدى الملائمة بين الاستثمار والتمويل أي التحقق أن التمويل يتلاءم مع الاستثمار من حيث النوع والمدة بالنسبة للاستثمارات في رأس المال العامل.

2-4-2 دور النسب المالية في اتخاذ القرارات :

تعرف النسب المالية بأنها محاولة لإيجاد العلاقة بين المعلومتين الخاصيتين، أما بقائمة وهي تزود الآلات المعنية بالتحليل المالي أي (الفهم الأفضل لحقيقة وضع المؤسسة)، وإما باعتمادها على تحليل كل معلومة على حدا .

ويقدم العدد الكبير لهذه النسب تحلل معلومات هامة من الربحية وخدمة الدين كما أنها لا تغطي نسبة واحدة من المعلومات الكافية لاتخاذ القرارات أو التعرف على أساليب مشكلة ما، بل يجب تحليل مجموعة من النسب لأن عدد النسب المالية يعطي الفرصة لاختبار حجم متواضع من النسب المالية على نحو يكفي لتزويده بالمعلومات وكل نسبة لها دور في اتخاذ القرار.

- نسبة السيولة تقوم بتهيئة المناخ الملائم لاتخاذ التمويل والائتمان.

- نسبة الربحية تعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها الاستثمارية والمالية.

- نسبة النشاط تساعد على قرار التخطيط والرقابة المالية و اتخاذ الإجراءات التصحيحية، كما أنها تقيم انجازات

و نشاط المؤسسة في ضوء سلوك محدد، ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة بعد تعدد أسباب التغير الى جذورها

, الحكم على مدى مناسبة البيانات المتبعة من الإدارة.¹

¹ سيف الدين معروف، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة ام البواقي، 2021، ص 50

2-4-3 أهمية و دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية :

• أهمية التحليل المالي في اتخاذ القرارات:

للتحليل المالي أهمية كبيرة في اتخاذ القرارات المالية ومنها:

- يلعب التحليل المالي دورا في إعداد القرارات التي تهتم بالجانب المالي للمؤسسة وخاصة المتعلقة بخلق التوازن الفعال بين عناصر الأصول للعمل بأكبر كفاية وبين عناصر الخصوم للوصول إلى أقل تكلفة للأموال المستثمرة وبين مراكز الأصول والخصوم للوصول إلى أقل تكلفة للأموال المستثمرة وبين مراكز الأصول والخصوم وصولا إلى التوازن الشامل للمؤسسة.

- التحليل المالي يزود المدير بكافة الملاحظات والوسائل التي تساعده على اتخاذ القرارات المالية سواء تعلق الأمر بالمدى القصير أو المدى الطويل.

- التحليل المالي عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية المدونة بالقوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار، وهو كمرجع يعود إليه متخذ القرار.

- متخذ القرارات يتخذون من القرارات ما يؤثر على المستقبل إلى أن أفضل بداية منطقية لاتخاذ القرارات هي تفهم احداث الماضي القريب ولعل مجرد قراءة القوائم المالية يوفر معلومات هامة وملحوظة ولكن لاتخاذ قرارات سليمة فإنه لابد من التحليل والتفسير.

- نتائج التحليلات تعطي نتائج و أرقاما و تفسيرا ،ماليا و هذه التفسيرات تعد كقاعدة لاتخاذ القرارات من طرف المسؤولين و المعنيين.¹

• دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات:

تعتبر البيانات المحاسبية السالفة الذكر ضعيفة الدلالة، بحيث لا تعكس بالضرورة كفاءة الأداء الاقتصادي للمؤسسة، إلا إذا قمنا بتحليلها وتفسيرها قصد التأكد من تطابق النتائج المحققة مع الأهداف المسطرة .

ومن الطبيعي فإن قوة أداء أي نشاط اقتصادي ونجاحه مرتبط بقرارات الإدارة، هذه الأخيرة تتطلب سلسلة مستمرة من الاختيار بين البدائل وهذه الاختيارات تستند أساسا على التحليل المالي الذي يدرس الوضع المالي للمؤسسة

¹ سيف الدين معروف، مرجع سابق، ص 51

وحركة الموارد المالية فيها، ويمكن تصنيف كافة القرارات التي تواجهها الإدارة يوميا في ثلاثة مجالات أساسية وهي¹ :

- استثمار الموارد؛

- ممارسة النشاط الاقتصادي باستخدام الموارد ؛

- تمويل الموارد المالية .

ومهما اختلفت طبيعة النشاط الاقتصادي للمؤسسة، ومهما كانت أحجام هذه النشاطات، ومهما كان الشكل القانوني للمؤسسة فإن وظيفة الإدارة في هذه المؤسسات هي التخطيط لاستخدام الموارد المتاحة من أجل خلق قيم اقتصادية تكون كافية لاسترجاع جميع الموارد المستخدمة، وتحقيق مردودية مقبولة على هذه الموارد، وهذا بطبيعة الحال يعتمد أساسا على القرارات الإدارية السليمة المتخذة في إطار المجالات الثلاثة التالية وهي:²

- اختيارات الاستثمارات وتنفيذها بناء على التحليل المالي السليم؛

- توجيه عمليات النشاط الاقتصادي بطريقة مريحة عن طريق الاستفادة الفعالة من جميع الموارد المستخدمة ؛

- تمويل النشاط الاقتصادي بطريقة واعية عن طريق الموازنة بين المنافع المتوقعة مع تكاليف الاستخدام، وخاصة التعرض المحتمل للخطر من استخدام مصادر إقراض خارجية.

إن التوصل إلى القرارات الناجحة يمثل القوة المحركة الأساسية لعملية خلق القيم.

وعليه فإن الواجب وكذلك التحدي الأساسي للتحليل المالي يتمثل في إنشاء مجموعة ملائمة ومفيدة من البيانات والعلاقات بصورة معقولة والتي يمكن استخدامها بطريقة فعالة في أطر وأدوات تحليلية مناسبة. وفي حال تنفيذ ذلك بطريقة سليمة فإن نتائج التحليل المالي يجب أن تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة.

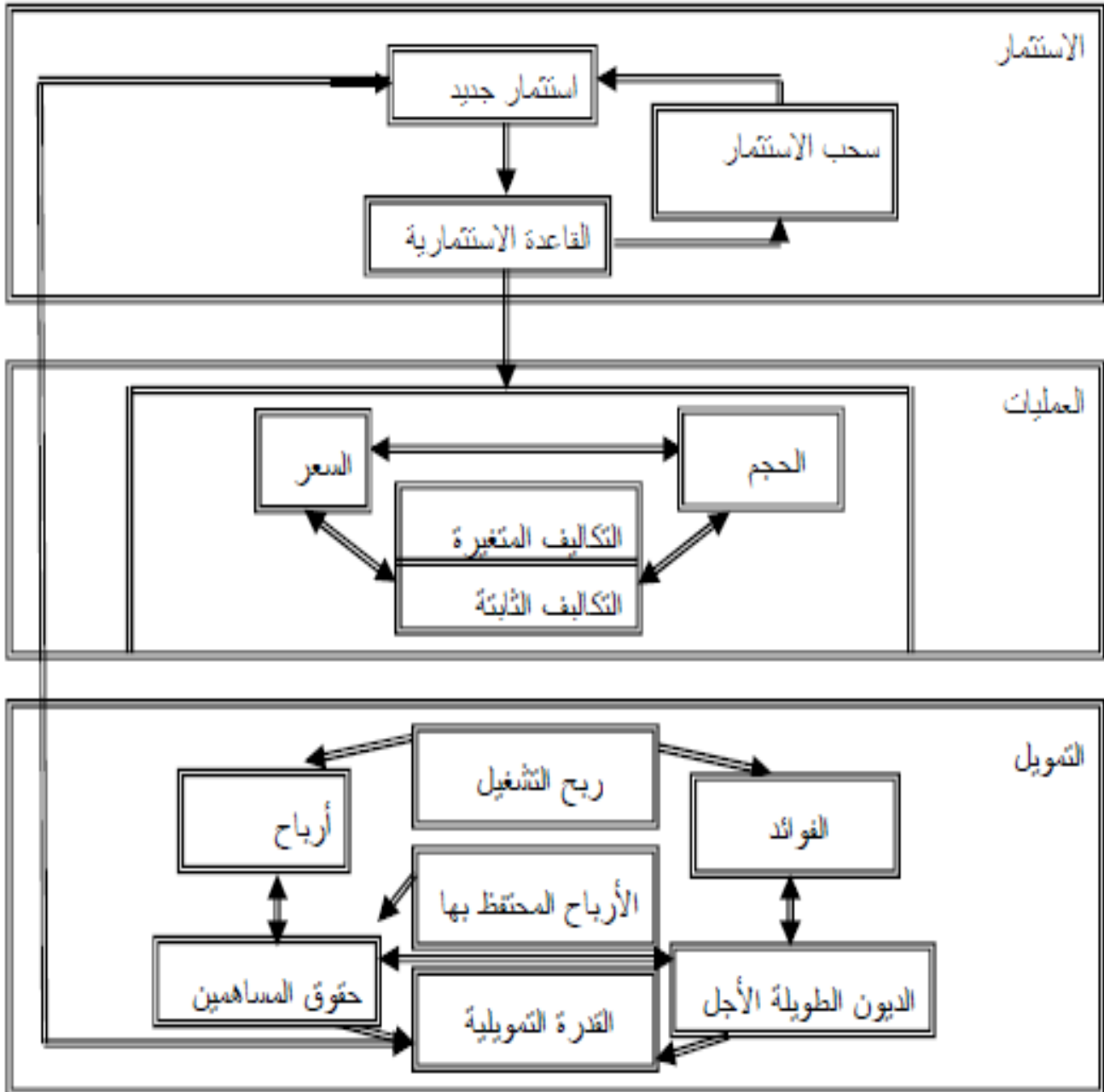
إن جميع القرارات السابقة الذكر التي تتخذها الإدارة تسبب تغيرات في النقد، وكما هو معروف فإن مبدأ الربط بين النقد الوارد والنقد الصادر يمثل القوة المحركة لأدوات عديدة من التحليل المالي.

والشكل البياني التالي يوضح تدفقات الأموال لنشاط اقتصادي نموذجي

1 منير شاكر محمد إسماعيل إسماعيل عبد الناصر، المرجع السابق، ص27.

² المرجع نفسه، ص28

الشكل رقم (3) نظام النشاط الاقتصادي



المصدر: منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، عمان: دار وائل للنشر، 2005، ص. 30.

إن المتأمل في الشكل البياني أعلاه يلاحظ أنه يحوي مجالات القرارات الثلاثة الرئيسية وهي الاستثمار، العمليات التشغيلية، التمويل فالقسم العلوي من الشكل البياني يظهر لنا الجزء الاستثماري، ومن أجل تنفيذ العملية الاستثمارية واتخاذ القرارات المناسبة يمكننا تحديد الاستراتيجيات الرئيسية المطلوبة وهي¹ :

- إعداد الموازنة الاستثمارية؛

- تحديد أنواع الاستثمارات؛

- سحب الاستثمارات

وكذلك المقاييس المعيارية اللازمة المتمثلة في :

- القيمة الحالية

- معدل المردود الداخلي؛

- استرداد رأس المال

أما القسم الأوسط من الشكل يظهر لنا الجزء التشغيلي، ومن أجل تنفيذ هذه العمليات واتخاذ القرارات المناسبة أيضا يمكننا تحديد الاستراتيجيات الرئيسية المطلوبة في:

- استخدام الموارد ؛

- اختيار السوق؛

- استراتيجية السعر ؛

- الوضع التنافسي .

أما المقاييس المعيارية اللازمة لاتخاذ القرار فتتمثل في:

- نسب التشغيل ؛

- تحليل النشاط ؛

- البيانات المقارنة والإرشادات القياسية.

¹ منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، المرجع السابق، ص-ص 28-31.

أما القسم السفلي من الشكل فإنه يظهر لنا العمليات التمويلية، وتتمثل الاستراتيجيات الرئيسية المطلوبة لاتخاذ القرارات التمويلية المناسبة في:

توزيع الأرباح (أرباح الأسهم، فائدة الديون، الاحتفاظ بالأرباح).

أما فيما يخص المقاييس المعيارية اللازمة لاتخاذ القرارات التمويلية فهي:

- إيرادات السهم؛
- نسبة التسديد؛
- تغطية الفائدة؛
- تكلفة رأس المال.

وكما نلاحظ من خلال ما سبق فإن مجموعة الاستراتيجيات الرئيسية لأي مشروع والمرتبطة بقدرته التمويلية، إنما تتمثل بالسياسات المتبعة في مجال توزيع الأرباح والنسب التي تمثلها من الأرباح المحققة سنويا أو من مجمل الأرباح المعدة للتوزيع، وكذلك سياسة المؤسسة فيما يتعلق بفائدة الديون وكيفية معالجتها، وكذلك حجم هذه الديون والتي تشكل جزءا من هيكل التمويل للمؤسسة، ويوضح الشكل البياني السابق أن حقوق المساهمين والديون الخارجية تمثل المحاور الأساسية لقدرة المؤسسة على تمويل أنشطتها التشغيلية والاستثمارية وهنا فإن نسبة ما تشكله المديونية الخارجية إلى حقوق الملكية ورأس المال ومصادر التمويل الداخلي تمثلان جانبا مهما من الجوانب التي يسعى المحلل المالي إلى تحليلها وتفسيرها وبيان جوانب الضعف والقوة فيها مسلطا الضوء على ما إذا كانت نسبة المديونية تقع ضمن المستوى المسموح به، أم أنها تشكل خطرا على المشروع تهدد إمكانياته على مواجهة التزاماته طويلة المدى¹.

¹ اليمين سعادة، استخدام لتحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة، 2009، ص 29

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي

1- التعريف بمؤسسة مطاحن الحضنة وهيكلها التنظيمي ومهامها:

1-1-المحة عامة عن المؤسسة :

بعد أن تحصلت الجزائر على استقلالها بدأت في تأميم المؤسسات، ففي سنة 1965 وبالضبط في 25 مارس تم تأميم جميع القطاعات الخاصة بالطن، وأصبحت تسمى المؤسسة الوطنية للدقيق والطن غير أن دورها آنذاك كان مقتصرًا على صلاحيات الإدارة العامة الذي عهدته، كذلك وضع خطة لتجديد المصانع الضرورية ووضع وحدات أخرى في بعض المناطق ففي سنة 1982 قامت المؤسسة الوطنية للدقيق والطن بإنشاء خمس مؤسسات مماثلة للصناعة الغذائية من الحبوب ومشتقاتها عبر الوطن وتندرج تحت هذه المؤسسات عدة مركبات صناعية وتجارية.

ويكمن النشاط الأساسي للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة في تحويل الحبوب (القمح الصلب واللين) وإنتاج وتسويق المواد المشتقة (السميد والدقيق وعجائن غذائية والكسكس).

-نشأة المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة :

يقع المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة التابع للشركة الفرعية حبوب قسنطينة، على بعد 02 كلم من وسط المدينة على جهة الجانب الشرقي على طريق الرابط بين ولايتي برج بوعريج والمسيلة، بدأ بناؤه سنة 1980 حيث تم تشغيله لأول مرة سنة 1982. وقد عرف المركب التجاري الصناعي الحضنة بالمسيلة عدة تغييرات في إسمه التجاري حيث كان يطلق عليه وحدة انتاجية تابعة لرياض سطيف سابقا، ثم مؤسسة مطاحن الحضنة شركة ذات أسهم تابعة لمجمع رياض سطيف، حيث حولت وحدة الرياض بالمسيلة إلى شركة في شكل مساهمة مطاحن الحضنة وهذا في 02 أكتوبر 1997 على مساحة 30755م² منها 12555م² مغطاة.

أسست الشركة التابعة "مطاحن الحضنة في 01.10.1997 (مستخلص محضر مجلس الإدارة رقم 06، جلسة يوم 07.09.1997، تحولت إلى شركة تابعة، شركة مساهمة بتاريخ 01.10.1997 بمبلغ رأس المال الاجتماعي 60.000.000 دج ابتداء من 01.10.1997، تم رفعه في 30.04.1998 إلى 479.000.000 دج وفي 2007 بلغ 1.449.460.000 دج.

سنة 2016 أجري تقسيم جديد في الهيكل التنظيمي للمؤسسة الأم، وأصبحت شركة مطاحن الحضنة بالمسيلة تابعة للشركة الفرعية حبوب قسنطينة

- الوحدات الانتاجية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة

✓ يتكون من مطحنة واحدة حيث تم إنجازها من طرف الشركة التركية من نوع «MOLINO» مولينو وتاريخ بداية استغلالها سنة 2015 وتبلغ طاقتها الإنتاجية 3000 قنطار يوميا بتكلفة إنجاز إجمالية قدرها 220.915.480.55 وارتفعت القدرة الإنتاجية ب: 242.202.253.51 دج.

✓ يتكون من مسمدة جديدة وقد تم إنجازها من طرف الشركة الإيطالية من نوع «Golfito» «قول فيطو» وتاريخ بداية استغلالها سنة 1993 وتبلغ طاقتها الإنتاجية 4000 قنطار يوميا بتكلفة إنجاز إجمالية قدرها 563.986.101.84 دج

- قدرات الشركة:

البطاقة الفنية للشركة التابعة:

- قدرة الطحن: 4.000 قنطار/يوميا من القمح الصلب
1.500/يوميا من القمح اللين.

- قدرة الانتاج: 2.560 قنطار/يوميا من السميد (سميد ممتاز ب: 64% نسبة الاستخلاص)
1.110 قنطار/يوميا من الدقيق (دقيق خبز ب: 74% نسبة استخلاص).

- قدرة تخزين: 125.000 قنطار (قمح صلب 62.500 قنطار - قمح لين 62.500 قنطار).
طاقة الحمولة للمواد الأولية، حيث أن عدد الوحدات 19 وحدة والحمولة المقيدة 330 طن.

- أما المنتجات بمختلف أنواعها حسب إحصائيات سنة 2009 فهي كالاتي: السميد 199.283 قنطار، الدقيق 209.629 قنطار، بقايا الطحن 189.004 قنطار، العجائن الغذائية 531 قنطار.

رقم الأعمال المنجز خلال سنة 2017 = 2.938.000.000.58 دج

- وظائف الشركة:

*الوظيفة الإدارية: وهي وظيفة غير منتجة ولكنها ضرورية ولها من الأدوار ما يلي:

- ضمان التسيير الإداري (سير الملفات، الاتصالات التوجيه..... إلخ)

- ضمان التسيير المالي والمحاسبي (المالية، التسجيلات، التقييم..... إلخ)

- ضمان النشاط المصالح التقنية والإنتاجية (الدراسات، التموين، صيانة التجهيزات، الإنتاج تسيير الملفات التقنية.....إلخ)

*الوظيفة الإنتاجية تتمثل في الأدوار التالية:

-تسجيل طلبات الزبائن وتحقيقها.

-بيع المنتجات التامة المتمثلة في السميد والفرينة والمنتجات الثانوية المتمثلة في النخالة والكسكي.....إلخ.

2-الهيكل التنظيمي لوحدة مطاحن الحضنة:

إن الهيكل التنظيمي للوحدة ما هو إلا وسيلة للإعلام يمكننا من خلاله معرفة تقسيم العمل والتركيب السلمي الإداري من حيث تباين دوائر ومصالح وفروع الشركة وسنعرض أهم دوائر هذه الشركة وخصائصها والجدير بالذكر أن الهيكل التنظيمي للمؤسسة عرف بعض التغيرات وهذا أهم ما جاء فيه:

- رئيس المدير العام:

مكلف بإدارة جميع شؤون الوحدة والتنسيق بين مختلف المصالح المتواجدة بالوحدة وكذلك التنسيق بين الوحدة ومثيلاتها من نفس القطاع والاتصال بجميع السلطات المعنية بنشاط الوحدة ولهذا توكل له عدة مهام أهمها:

-الاتصال بكل السلطات المعنية بنشاط المؤسسة.

-يعتبر الواجهة الأولى للوحدة.

-التنسيق بين الوحدة ومثيلاتها من نفس القطاع.

-يقوم بالربط بين جميع الدوائر.

يقوم بإعلام الرئيس المدير العام بمركب الصناعي التجاري الحضنة بالحالة اليومية للمؤسسة.

وتنقسم المصالح التي تعمل مباشرة مع المدير العام إلى قسمين هما:

قسم مهمته التنظيم والتسيير الداخلي " الهيكلية " للوحدة وتتنوع مهامه إلى النواحي التالية:

أولاً: قسم التنظيم والتسيير الداخلي - الهيكلية - للوحدة:

1 - الأمانة العامة: تابعة للمديرية العامة ومكلف بتسجيل البريد الصادر والوارد وطبع المراسلات الصادرة عن

المديرية العامة.

2 - مصلحة النوعية: مكلف بنوعية الإنتاج وفقاً للمعايير المحددة سواء كانت هذه المعايير قانونية متمثلة في الكمية، تغليف أو معايير إنتاجية متمثلة في الجودة ومقدار المنافسة.

3 - المحاسب: يقوم بمساعدة المدير العام في الحسابات التي يقوم بها.

4 - المستشار القانوني: يقوم المدير العام باستشارته أو بمناقشته في القرارات التي سوف تصدرها المؤسسة وذلك لتفادي الوقوع في خطأ قانوني وهو المحامي لدى الشركة والمكلف بالمنازعات التي تدخل فيها الشركة سواء كانت بين الشركة ومورديها أو زبائنها أو داخل الوحدة.

5 - مكتب مساعد الأمن والوقاية: ومهمته حماية الشركة داخلياً وكذا الوقاية خاصة من ناحية الحرائق، السرقة وحركة مختلف وسائل النقل في الوحدة وحمايتها من مختلف الأخطار.

ثانياً: قسم الإشراف على العمال والتسيير الإداري والمالي والمبيعات:

وينقسم هذا القسم إلى ثلاث مديريات أساسية هي:

1 - مديرية الاستغلال: وتنقسم بدورها إلى أربعة مصالح هي:

1/1 - مصلحة التموين: ومن مهامها ما يلي:

- شراء الحبوب والمواد الأولية التي تدخل في عملية الإنتاج.

- تزويد مختلف المصالح والمديريات بالتجهيزات الخاصة بالتنظيم والإنتاج.

2/1 - مصلحة الإنتاج:

مهمتها خاصة بالعملية الإنتاجية الكاملة أي من دخول المادة الأولية إلى خروجها كمادة مصنعة مروراً بكل دورات العملية الإنتاجية وتهتم برسم وتنظيم مخطط الإنتاج وعمليات تنفيذه في ورشات الإنتاج والعمل على احترام كل مراحل الإنتاج وطرق تنفيذها محددة علمياً وتنقسم هذه المصلحة إلى مصنعين هما:

أ- مصنع التحويل رقم (1):

يضم آلات تحويل القمح الصلب إلى سميد بطاقة إنتاجية قدرها 5000 قنطار خلال 24 ساعة.

ب- مصنع التحويل رقم (2):

يضم آلات تحويل القمح الصلب واللين إلى دقيق وفريضة على الترتيب بطاقة إنتاجية 1500 قنطار من القمح الصلب و1500 قنطار من القمح اللين خلال 24 ساعة.

- كما أن هذه المصلحة تتفرع إلى ثلاث فروع:

- فرع محاسبة المواد.

- فرع الطحن والإنتاج.

- فرع الشحن والتوظيف.

- ويوجد تحت تصرف هذه المصلحة مخبر يعمل على متابعة النوعية المنتجة وكذا متابعة الوزن تبعاً للقانون كما تعمل على استمرارية الإنتاج وذلك بتخصيص أفواج عمل تعمل بالتناوب طيلة 24 ساعة ولهذا تعتبر من أهم المصالح.

3/1 - مصلحة الصيانة:

ويشغلها رئيس المصلحة ومهمته إصلاح العطب الخاص بآلات الإنتاج وتشغيل هذه الأجهزة 24 ساء / 24 ساء وتتفرع هذه المصلحة إلى:

فرع الإلكترونيات والكهرباء: ومهمته صيانة التجهيزات الكهربائية كالثلاجات والمكيفات.

فرع الميكانيك العام: وهو فرع خاص بصيانة الآلات الطاحن والشاحنات.

4/1 - مصلحة تسيير المخزونات:

تتكفل بتخزين المواد الأولية والمنتجات ودورها الرئيسي هو تسجيل حركة المخزون والقيام بعمليات الجرد الشهرية والسنوية، وتتفرع إلى ثلاث فروع متمثلة في:

- فرع استقبال وتخزين الحبوب.

- فرع تسيير مخزون الأكياس.

- فرع تسيير قطع غيار والتجهيزات.

2 - مديرية التسويق:

وهي مديرية حديثة النشأة بعدما كانت مصلحة تابعة لمديرية الاستغلال وتشرف هذه المديرية على توزيع جميع المواد المنتجة عبر المراكز الموجودة تحت تصرفها (المسيلة، بوسعادة، عين الملح) كما لها نقاط بيع محلية.

3 - مديرية الإدارة والمالية: وتنقسم إلى ثلاث مصالح وهي:

1/3 - مصلحة المحاسبة والمالية:

هذه المصلحة تقوم بمراقبة حركة الأموال، وتعد تقارير يومية وشهرية وسنوية عن الوضعية المالية للمؤسسة، فمن خلالها يتم التنبؤ بالعسر المالي قبل حدوثه وإيجاد الحلول المناسبة، وتقوم بمتابعة حركة الشيكات وتواريخ تسديدها، ومن خلال هذه المصلحة يتم حساب سعر التكلفة وتحديد الأسعار التي يمكن للمؤسسة أن تباع بها منتجاتها من دون خسارة، وتسهر هذه المصلحة على إيجاد التوازن المالي، وتقوم بالتصريحات الشهرية والسنوية لمصلحة الضرائب والضمان الاجتماعي، وتقوم بإعداد الموازنات التقديرية بكل أنواعها وخاصة النقدية منها.

وتتفرع هذه المصلحة إلى:

- فرع المالية والصندوق.

- فرع المحاسبة العامة.

- فرع محاسبة المبيعات.

- فرع المحاسبات.

2/3 - مصلحة الموارد البشرية:

لها علاقة مباشرة مع العمال حيث تهتم بالشؤون الإدارية للعمال وكيفية تنظيم الموارد البشرية داخل الوحدة بكيفية تتماشى مع متطلبات العمل من أجل تكييف الوسط العمالي وذلك لإعطاء أكبر كفاءة، وتتفرع هذه المصلحة إلى:

- فرع تسيير المستخدمين.

- فرع الخدمات الاجتماعية.

3/3 - مصلحة الوسائل العامة:

ومن مهامها:

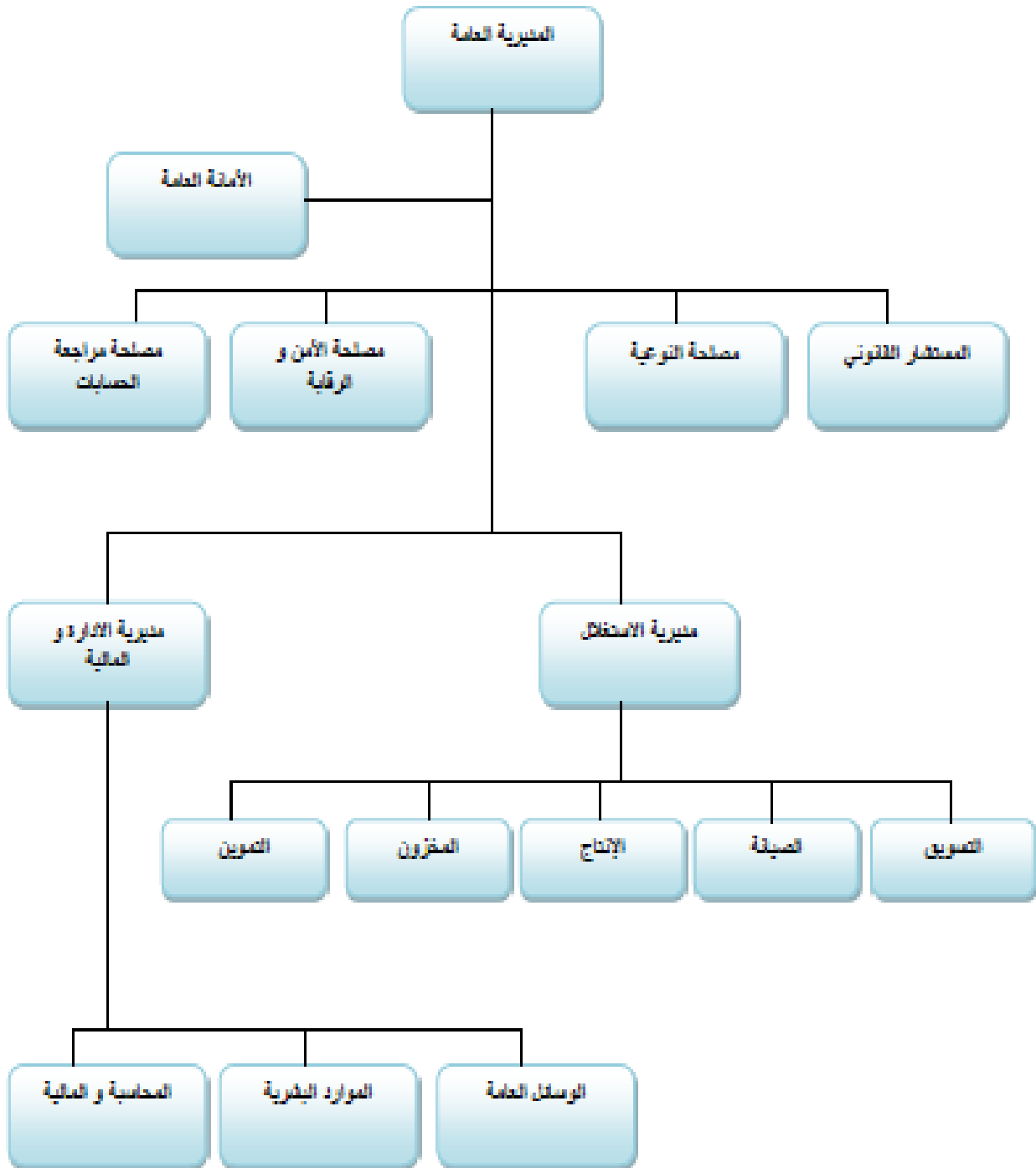
متابعة جميع الأشغال والترميمات التابعة للوحدة.

المتابعة الميدانية للاستثمارات.

مكتب الإعلام الآلي: ويعمل هذا المكتب بكل ما يتعلق بوسائل الإعلام الآلي ومتطلباته.

والشكل التالي يوضح هذه المديريات بمختلف مصالحها.

الشكل رقم (4) الهيكل التنظيمي



المصدر: مديرية الإدارة و المالية.

3- أهداف المؤسسة وآفاقها المستقبلية

تتشط المؤسسة مطاحن الحضنة في بيئة تسودها منافسة قوية وشديدة من بين 24 منافس لها داخل تراب الولاية ولهذا فإن المؤسسة مطاحن الحضنة تسعى إلى تحقيق أهداف وآفاق مستقبلية أهمها:

- تعظيم الربح الناتج عن الفرق بين سعر البيع والتكلفة النهائية.
- زيادة الإنتاجية عن طريق الاستعمال الأمثل لوسائل الإنتاج وتحسين نوعيته.
- محاولة تقديم سلع ذات جودة عالية.
- التسيير الأحسن للموارد البشرية في المؤسسة.
- تمويل السوق المحلية بالمنتجات الوطنية.
- سد حاجيات المستهلك بمادتي السميد والقرينة.
- المساهمة في بناء وتطوير الاقتصاد الوطني.
- خلق جو تنافسي على مستوى الوحدة.
- الطموح إلى خلق جو تنافسي خارجي لزيادة كمية الإنتاج وتسويقه.
- محاولة كسب رضا الزبائن والحصول على ولائهم بأقل تكلفة وبجودة عالية.
- محاولة القضاء على المشاكل السائدة داخل المؤسسة مثلا: مشاكل الإنتاج، التوزيع والاتصال... الخ.
- الحصول على أفضل نقاط بيع داخل الولاية وخارجها.

2- دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في مؤسسة مطاحن الحضنة مسيلة:

سنتطرق في هذا المبحث عرض الميزانيات المالية لكل من السنوات 2018-2020-2019. بهدف الوصول الى دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المناسبة في مؤسسة مطاحن الحضنة مسيلة وذلك من خلال ابراز كل من مؤشرات التوازن المالي ومختلف النسب المالية في المساعدة على ذلك.

2-1 دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار لمؤسسة مطاحن الحضنة مسيلة:

سنقوم بعرض الميزانيات المالية المختصرة للسنوات 2018-2019-2020.

جدول رقم (1) جانب الأصول للسنوات 2018-2019-2020

2020		2019		2018		الأصول /السنوات
النسب	المبالغ	النسب	المبالغ	النسب	المبالغ	
%57	1 772 053 833,35	%62	1 849 200 393,16	%64	1904328223,99	الأصول غير الجارية
%43	1 330 388 717,47	%38	1 122 087 660,11	%36	1080631313,64	الأصول الجارية
%4	139 441 820,68	%11	314 532 407,66	%8	241191919,4	قيم الاستغلال
%3	82 539 918,25	%2	49 270 085,60	%2	49433671,12	قيم غير جاهزة
%36	1 108 406 978,54	%26	758 285 166,85	%26	790 005 723,12	قيم جاهزة
%100	3 102 442 550,82	%100	2 971 288 053,27	%100	2984959537,63	المجموع

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة.

يمثل هذا الجدول السابق جانب الاصول من الميزانية المالية للسنوات 2018, 2019, و 2020 لمؤسسة مطاحن الحضنة مسيلة.

جدول رقم (2) جانب الخصوم للسنوات 2018، 2019، و2020

2020		2019		2018		الخصوم/السنوات
النسب	المبالغ	النسب	المبالغ	النسب	المبالغ	
87%	2 698 551 459,19	%89	2 649 170 198,64	%89	2 664 512 117,33	الأموال الدائمة
84%	2 608 105 087,00	%86	2 568 010 172,69	%87	2 599 783 332,23	الأموال الخاصة
3%	90 446 372,19	%3	81 160 025,95	%2	64 728 785,11	خصوم غير جارية
13%	403 891 091,65	%11	322 117 854,63	%11	320 447 420,29	خصوم جارية
%100	3 102 442 550,82	%100	2 971 288 053,27	%100	2 984 959 537,63	المجموع

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة.

يمثل هذا الجدول السابق جانب الخصوم من الميزانية المالية للسنوات 2018، 2019، و2020 لمؤسسة مطاحن الحضنة مسيلة.

تعليق على الميزانيات المالية للمؤسسة

من خلال الميزانيات المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة نلاحظ أن أغلب أصول المؤسسة هي أصول غير جارية وهذا قد يعود إلى طبيعة نشاط المؤسسة، أما فيما يخص جانب الخصوم فنلاحظ أن أغلب الموارد التي اعتمدت عليها المؤسسة في تمويل أصولها هي موارد خاصة وهذا ما يجعل المؤسسة مستقلة من الناحية المالية.

1-2-1 تحليل الهيكلية المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

لتحليل الهيكلية المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة اعتمدنا على الميزانيات المالية للسنوات 2018, 2019 و 2020 وسنقوم بدراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة بالاعتماد على مؤشرات التالية:

- رأس المال العامل الدائم.
- احتياجات رأس المال العامل.
- الخزينة.

1. رأس المال العامل:

يتم حسابه من خلال القوانين التي تطرقنا اليها سابقا حيث نلخصها في الجدول التالي:

جدول رقم (3) رأس المال العامل 2018-2019-2020

2020	2019	2018	كيفية حسابه	رأس المال العامل
926 497 625,84	799 969 805,48	760 183 893,34	موارد دائمة - أصول غير جارية	رأس المال العامل الدائم وفق طريقة اعلى الميزانية
926 497 625,84	799 969 805,48	760 183 893,35	أصول جارية - خصوم جارية	رأس المال العامل الدائم وفق طريقة ادنى الميزانية
1 772 053 833,35	1 849 200 393,16	695 455 108,24	الأموال الخاصة - الأصول غير الجارية	رأس مال العامل الخاص
1 330 388 717,47	1 122 087 660,11	1080631313,64	الأصول الجارية	رأس مال العامل الإجمالي

494 337 463,84	403 277 880,58	385 176 205,40	ديون طويلة الاجل+ ديون قصيرة الاجل	راس مال العامل الاجنبي
----------------	----------------	----------------	---------------------------------------	------------------------

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة.

- بالنسبة لراس المال العامل الدائم وفق طريقة اعلى الميزانية:

نلاحظ ان قيمة راس المال العامل الدائم موجبة خلال سنوات الدراسة وهذا ما يعني ان المؤسسة تمكنت من تمويل أصولها غير الجارية باستخدام الموارد الدائمة وبقي جزء منها يمكن استخدامه في تمويل احتياجات الدورة الاستغلالية.

- بالنسبة لراس المال العامل الدائم وفق طريقة أدنى الميزانية:

نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل موجبة وهذا مما يعني أن الأصول الجارية للمؤسسة تغطي الالتزامات الجارية، هذا ما يشير إلى قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات الجارية باستخدام أصولها الجارية بعد تحويلها إلى نقدية.

- بالنسبة لرأس المال العامل الخاص :

نلاحظ أن رأس المال الخاص موجب خلال فترة الدراسة هذا ما يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الجارية من مواردها الخاصة دون الاعتماد على الموارد الخارجية وبالتالي فان الموارد المالية المخصصة لتمويل الاستثمارات الرأسمالية هي مصادر داخلية وهو مؤشر ايجابي للمؤسسة على عدم التبعية للأطراف الخارجية .

- بالنسبة لرأس مال العامل الاجمالي :

ان القيمة المعتبرة لرأس المال العامل الاجمالي للمؤسسة خلال فترة الدراسة مقارنة برأس المال العامل الأجنبي يدل على امتلاك المؤسسة لسيولة معتبرة.

- بالنسبة لرأس المال العامل الأجنبي :

ان القيمة المنخفضة لرأس المال العامل الأجنبي مقارنة بالأصول الخاصة يعني أن المؤسسة مستقلة ماليا أي عدم تدخل الأطراف الخارجية في سياستها كذلك القيمة المنخفضة لرأس المال الأجنبي يعني أن المؤسسة بإمكانها الحصول على قروض اضافية وبسهولة.

II. احتياج رأس المال العامل:

يجب على المؤسسة خلال دورة الاستغلال أن تغطي مخزوناتا ومديونياتها (احتياجات الدورة) بالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة) فاذا كان الفرق موجب بين الطرفين فذلك يعبر عن حاجة المؤسسة الى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة وهذا ما يسمى احتياجات رأس المال العام.

يحسب وفق الطريقة التالية:

(الأصول الجارية - القيم الجاهزة) - (الخصوم الجارية - السلفات المصرفية)

جدول رقم (4) الاحتياج في رأس المال العامل 2018-2019-2020

2020	2019	2018	البيان/السنوات
221 981 738,93	363 802 493,26	290 625 590,52	(الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) (1)
403 891 091,65	322 117 854,63	320 447 420,29	(الخصوم الجارية - السلفات المصرفية) (2)
-181 909 352,72	41 684 638,63	-29 821 829,77	احتياج رأس المال العامل (2) - (1)

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة.

نلاحظ في الجدول السابق ان الاحتياج في رأس المال العامل لسنة 2018 سالب، هذا يعني ان المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها، وتحتاج الى موارد أخرى إذا فالحالة المالية للمؤسسة جيدة، وايضا يعني أن جميع احتياجات التمويل مغطاة بموارد الدورة، وبالتالي فالمؤسسة ليست بحاجة الى موارد التمويل بل يجب على المؤسسة ان تفكر في استغلال الفائض في الاستثمار لرفع مردوديتها.

اما بالنسبة لسنة 2019 نلاحظ ان الاحتياج في رأس المال العامل موجب حيث يقدر هذا الاحتياج ب 41684638,63 دج وهذا يرجع الى الارتفاع في كل من احتياجات التمويل وهذه الوضعية تستلزم على المؤسسة القيام برفع قيمة احتياجات التمويل وهو ما حدث في السنة الموالية 2020 حيث عادت الى تغطية احتياجات دورتها مع وجود فائض بقيمة 181909352,72 دج لاستثماره من اجل رفع مردوديتها.

III. الخزينة:

كما سبق وأن عرفنا الخزينة بأنها مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية وتحسب وفق الطريقة التالية :

$$\begin{aligned} \circ \text{ الخزينة الصافية} &= \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفات المصرفية.} \\ \circ \text{ الخزينة الصافية} &= \text{رأس المال العامل} - \text{احتياج رأس المال العامل.} \end{aligned}$$

فيما يلي جدول يبين كيفية حساب الخزينة الصافية للسنوات 2018-2019-2020

الجدول رقم (5) الخزينة الصافية 2020-2019-2018

2020	2019	2018	البيان / السنوات
926 497 625,84	799 969 805,48	760 183 893,34	رأس المال العامل الدائم (1)
-181 909 352,72	41 684 638,63	-29 821 829,77	احتياج رأس المال العامل (2)
1 108 406 978,56	758 285 166,85	790 005 723,11	الخزينة (1) - (2)

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدولين 3-4

بما أن الخزينة موجبة أي أن رأس المال العامل أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل، إذا فرأس المال العامل كافي لتمويل احتياجات الدورة المالية، وهذا ما يسمح لنا بالقول إن المؤسسة تمكنت من تحقيق التوازن المالي لها

خلال فترة الدراسة 2018-2019-2020 وهي في وضعية تسمح لها بتمويل دورة الاستغلال ويمكن أيضا أن تواجه الحالات الاستثنائية التي قد تقع فيها.

2-2 تحليل الهيكلية المالية بواسطة النسب المالية:

تعتبر النسب المالية أهم المؤشرات المهمة لتقييم أداء المؤسسة، حيث تحلل معلومات عن ربحية وخدمة الدين والتي تعطي صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة، حيث يقوم متخذ القرار باختبار حجم معين من النسب المالية على نحو يكفي لتزويده بالمعلومات، وكل نسبة لها دور في اتخاذ القرار، وتتمثل هذه النسب فيما يلي

2-2-1 نسب السيولة

تعتمد هذه النسبة على مدى مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية باستخدام أصولها الجارية ويمكن حساب مختلف هذه النسب في الجدول التالي:

جدول رقم (6) حساب نسب السيولة 2018-2019-2020

2020	2019	2018	البيان/السنوات
1 330 388 717,47	1 122 087 660,11	1080631313,64	(1) الأصول المتداولة
403 891 091,65	322 117 854,6	320 447 420,29	(2) ديون قصيرة اجل
3,29	3,48	3,37	(2)/(1) السيولة العامة
1 190 946 897	807 555 252,5	839 439 394,2	(3) (أصول جارية-مخزونات)
403 891 091,65	322 117 854,6	320 447 420,29	(4) ديون قصيرة الأجل
2,95	2,51	2,62	(4)/(3) السيولة المختصرة
1 108 406 978,54	758 285 166,85	790 005 723,12	(5) القيم الجاهزة
403 891 091,65	322 117 854,6	320 447 420,29	(6) ديون قصيرة الأجل
2,74	2,35	2,46	(6)/(5) السيولة الجاهزة

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة.

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول السابق نستنتج ما يلي:

❖ نسبة السيولة العامة: تساوي

(الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل)

تبين لنا هذه النسبة الجزء من الديون قصيرة الأجل التي تغطيها الأصول الجارية، يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد، إذا كانت أقل من الواحد فالمؤسسة في وضعية مالية سيئة أو خطيرة وعليها أن تراجع هيكلها المالي بزيادة الديون الطويلة الأجل أو رأسمالها الخاص، أو بتخفيض ديونها قصيرة وزيادة أصولها المتداولة.

تعتبر هذه النسبة من المؤشرات التقليدية في التحليل المالي والتي تستخدم منذ فترة طويلة لقياس السيولة قصيرة الأجل لأنها تبين مدى إمكان الوفاء بالقروض قصيرة الأجل من الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية في مدة زمنية متفقة مع أجال القروض.

ومن خلال النتائج التي تحصلنا عليها في فترة الدراسة 2018-2019-2020 نلاحظ ان نسبة السيولة العامة أكبر من واحد 1 حيث بلغت بالترتيب 3,37 , 3,48 و 3,29 , وهذا ما يوضح درجة تغطية الأصول الجارية للديون قصيرة الاجل مع بقاء فائض معتبر من الأصول الجارية.

❖ نسبة السيولة المختصرة: تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة الخاصة = (القيم الجاهزة) / ديون قصيرة الاجل

تقوم هذه النسبة على استبعاد المخزون السلعي في حساب قيمتها لأنه أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وسرعة في التحول الى نقدية، ونلاحظ ان نسبة السيولة المختصرة في سنوات الدراسة مرتفعة حيث تراوحت في السنوات 2018-2019-2020 بين 2,62, 2,51 و 2,95 والتي يجب ان تتراوح بين 0,3 و 0,5 , فبالرغم من أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها قصيرة الاجل بالقيم الجاهزة الا أن خبراء التحليل المالي يؤكدون على ان مثل هذه الوضعية غير ملائمة للمؤسسة.

❖ نسبة السيولة الجاهزة: تعد هذه النسبة أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة، لأنها تعتمد على القيم الجاهزة

المتوفرة لدى المؤسسة، للوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع جزء من مخزونات أو تحصيل

مدينتها وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الاجل

أشار بعض المختصون في التحليل المالي إلى أن هذه النسبة تكون مثلى في حالة ما إذا كانت محصورة ما بين 0,2 و 0,3، من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة الجاهزة للمؤسسة للسنوات الثلاث تقدر ما بين 2,46، 2,35 و 2,74 وهي نسبة مرتفعة جدا وهذا ما يعني أن المؤسسة احتفظت بأموال سائلة أكثر من حاجتها.

2-2-2 نسب التمويل

لقياس درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها نقوم بحساب ما يلي:

جدول رقم (7) حساب نسب التمويل

2020	2019	2018	البيان / السنوات
2 698 551 459,19	2 649 170 198,64	2 664 512 117,33	الأموال الدائمة (1)
1 330 388 717,47	1 122 087 660,11	1080631313,64	الأصول الثابتة (2)
2,02	2,36	2,46	نسبة التمويل الدائم (2)/(1)
2 608 105 087,00	2 568 010 172,69	2 599 783 332,23	الأموال الخاصة (3)
1 772 053 833,35	1 849 200 393,16	1904328223,99	الأصول الثابتة (4)
1,47	1,39	1,36	نسبة التمويل الخاص (4)/(3)
2 608 105 087,00	2 568 010 172,69	2 599 783 332,23	الأموال الخاصة (5)
494 337 463,84	403 277 880,58	385 176 205,40	مجموع الديون (6)
5,27	6,36	6,75	نسبة الاستقلالية المالية (6)/(5)
494 337 463,84	403 277 880,58	385 176 205,40	مجموع الديون (7)
3 102 442 550,82	2 971 288 053,27	2 984 959 537,63	مجموع الأصول (8)
0,16	0,13	0,12	نسبة قابلية التسديد (8)/(7)

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية وجداول حساب النتائج للمؤسسة.

من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول أعلاه يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

❖ نسبة التمويل الدائم:

تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة فهذه النسبة تعتبر صياغة أخرى لرأس المال العامل، او ما يسمى بهامش الأمان، ومن خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم بلغت في السنوات الثلاث 2,46 و 2,36 و 2,02 اذ اتضح أن المؤسسة تمكنت من تغطية كل أصولها الثابتة من أموالها الدائمة خلال فترة الدراسة وهذا ما يدل على أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل.

❖ نسبة التمويل الذاتي:

توضح هذه النسبة مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة، وبين النسبة التي تحتاجها المؤسسة من القروض طويلة الاجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش للأمان، ومن خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التمويل الذاتي تراوحت بين 1,36 و 1,39 و 1,47، وهذا ما يدل على أن الأموال الخاصة تغطي الأصول الثابتة بنسبة 136% و 139% و 147%.

❖ نسبة الاستقلالية المالية:

الاستقلالية المالية تقوم بمقارنة الأموال الخاصة بالديون وتشير هذه النسبة الى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها، ونلاحظ من خلال الجدول أن هذه النسبة مرتفعة جدا خلال سنوات الدراسة حيث تراوحت بين 6,75 و 6,36 و 5,27 وهذا ما يدل على أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على أموالها الخاصة في تغطية استخداماتها كما يعني أن المؤسسة مستقلة ماليا وتعتمد على تمويل داخلي.

❖ نسبة قابلية التسديد:

في حالة وقوع المؤسسة في وضعية مالية خطيرة أو وصولها إلى الإفلاس وبالتالي عدم قدرتها على تسديد ديونها، فإن حلها النهائي هو التصفية أي بيع موجوداتها (الأصول) لتسديد ديونها، في هذه النسبة نقوم بمقارنة حجم ديون المؤسسة مع أصولها (مجموع الديون / مجموع الأصول)، كلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر لديون الغير، ويستحسن أن تكون هذه النسبة تساوي 0.5.

وحسب الجدول قدرت هذه النسبة بـ 0,12 و 0,13 و 0,16 حيث أنها على مر الثلاث سنوات كانت أقل من 0.5 وهذا ما يدل على أن المؤسسة لا تواجه صعوبة في سداد قيمة الديون والفوائد حين يصل موعد استحقاقها.

2-2-3 نسب الكفاءة

تبين هذه النسب مدى كفاءة الإدارة في تشغيل الأصول لزيادة المبيعات او مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها المتاحة، وهي تساعد على اتخاذ القرارات الصحيحة، وتتمثل نسب الكفاءة فيما يلي:

جدول رقم (8) حساب نسب الكفاءة

2020	2019	2018	البيان / السنوات
3 245 768 551,59	2 939 518 839,82	2 953 701 000,00	صافي المبيعات (1)
3 102 442 550,82	2 971 288 053,27	2 984 959 537,63	مجموع الأصول (2)
1,04	0,99	0,99	معدل دوران الأصول (2)/(1)
3 245 768 551,59	2 939 518 839,82	2 953 701 000,00	صافي المبيعات (3)
1 772 053 833,35	1 849 200 393,16	1904328223,99	مجموع الأصول الثابتة (4)
1,83	1,59	1,55	معدل دوران الأصول الثابتة (4)/(3)
3 245 768 551,59	2 939 518 839,82	2 953 701 000,00	صافي المبيعات (5)
1 330 388 717,47	1 122 087 660,11	1080631313,64	مجموع الأصول المتداولة (6)
2,44	2,62	2,73	معدل دوران الأصول المتداولة (6)/(5)

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية وجداول حساب النتائج للمؤسسة.

من خلال حساب مختلف نسب الكفاءة لسنوات الدراسة تبين لنا ما يلي:

❖ معدل دوران الأصول:

نلاحظ أنه في سنتي 2018 و 2019 قدر معدل دوران مجموع الأصول للمؤسسة ب 0,99، هذا يعني أن كل دينار مستثمر في أصول المؤسسة يولد 0,99 دينار من المبيعات، ويدل على كفاءة الإدارة على إدارة أصولها خلال تلك السنوات، أما في سنة 2020 فارتفع المعدل ليصبح 1,04 أي يمكن للمؤسسة زيادة حجم المبيعات

دون الزيادة في رأسمالها، هذا ما يدل على ارتفاع كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها وارتفاع أداء المؤسسة خلال هذه الفترة.

❖ **معدل دوران الأصول الثابتة:**

يقيس هذا المعدل قدرة الأصول الثابتة على خلق المبيعات، ففي سنتي 2018-2019 قدر هذا المعدل بـ 1,55 و 1,59 أي أن كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يولد 1,55 و 1,59 من المبيعات، وهذا ما يعني أن الأداء التشغيلي للمؤسسة مترفع، ثم ارتفعت هذه النسبة في 2020 لتصل 1,83.

❖ **معدل دوران الأصول المتداولة:**

يقيس هذا المعدل قدرة الأصول المتداولة على خلق المبيعات، فمن خلال الجدول السابق نلاحظ أن معدل دوران الأصول المتداولة في سنوات 2018-2019-2020 قدرت بـ 2,73 و 2,62 و 2,44 وحتى مع انخفاض النسبة في هذه السنوات إلا أن هذا المعدل جيد وذلك راجع إلى التسيير الحسن للمخزون.

2-2-4 نسب المردودية

من أبرز الأهداف التي تسعى لتحقيقها المؤسسة هي تحقيق أكبر معدل للربحية، والتي تعتبر محصلة نهائية للعديد من العمليات والقرارات المرتبطة بجميع نواحي النشاط، لذلك يقوم متخذ القرار باستعمال مجموعة من نسب المردودية والتي تعتبر مزيج يتم الحصول على بنودها من قائمتي حسابات النتائج والميزانية، وفيما يلي أهم نسب المردودية.

جدول رقم (9) حساب نسب المردودية

البيان / السنوات	2018	2019	2020
النتيجة الصافية (1)	353 477 806,88	357 320 009,89	356 201 443,13
المبيعات السنوية الصافية (2)	2 953 701 000,00	2 939 518 839,82	3 245 768 551,59
المردودية التجارية (2)/(1)	0,12	0,12	0,11
النتيجة الصافية (3)	353 477 806,88	357 320 009,89	356 201 443,13
الأموال الخاصة (4)	2 599 783 332,23	2 568 010 172,69	2 608 105 087,00
المردودية المالية (3)/(4)	0,13	0,14	0,13

356 201 443,13	357 320 009,89	353 477 806,88	النتيجة الصافية (5)
3 102 442 550,82	2 971 288 053,27	2 984 959 537,63	مجموع الأصول (6)
0,11	0,12	0,12	المردودية الاقتصادية (6)/(5)

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية وجداول حساب النتائج للمؤسسة.

من خلال نتائج الجدول السابق لنسب المردودية يمكن إعطاء الملاحظات التالية:

❖ المردودية التجارية

تمثل هذه النسبة العائد الناتج عن عملية الاستغلال، حيث نلاحظ في الجدول أعلاه أن كل دينار من رقم الأعمال يقدم نتيجة صافية قدرها 0.12 دينار في 2018 و2019 وانخفض إلى 0.11 دينار سنة 2020 وهذا يعني انخفاض الأداء في سنة 2020 مقارنة بالسنوات السابقة وعلى العموم يمكن القول إن المؤسسة حققت مردودية تجارية جيدة وهذا دليل على كفاءة المسيرين في إدارة رقم الأعمال والتكاليف الكلية للمؤسسة.

❖ المردودية المالية

حيث تقيس هذه النسبة العائد المالي المحقق من استثمار أموال أصحاب المؤسسة، وكما نلاحظ في الجدول أعلاه فإن كل دينار واحد مستغل من الأموال الخاصة يدر نتيجة صافية قدرها 0.13 دينار سنة 2018 وارتفعت سنة 2019 إلى 0,14 دينار ثم عادت الى 0,13 في السنة الموالية.

❖ المردودية الاقتصادية

تقيس هذه النسبة كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها في تحقيق الأرباح ومدى مساهمتها في تكوينه، حيث أن كل واحد دينار مستثمر يولد نتيجة صافية قدرها 0.12 دينار سنة 2018 و2019 تتخفص إلى 0.11 دينار سنة 2020 وهذا راجع لارتفاع أصول المؤسسة مقارنة بالنتيجة الصافية التي تحققت.

من خلال ما سبق نجد أن المؤسسة في حالة جيدة لأنها تمتلك سيولة واستقلالية مالية معتبرتين

بعدها قمنا بالتحليل المالي لمختلف القوائم المالية للمؤسسة خلال سنوات الدراسة يمكن اتخاذ مجموعة من القرارات التي تتناسب مع وضعية المؤسسة من بين البدائل المقترحة وذلك بعد التحديد الجيد للوضعية المالية الخاصة بالمؤسسة، ويمكن ان تتمثل هذه القرارات فيما يلي:

- 1- المحافظة على الطاقة الانتاجية وزيادتها.
- 2- تعديل القرار الاستثماري بتخفيض أصولها غير الجارية من خلال تخفيض التثبيتات المادية العاطلة؛
- 3- استغلال رأس المال الفائض وذلك بالتنوع في الاستثمارات؛
- 4- الحصول على تجهيزات إنتاج حديثة وذات تكنولوجيا عالية ومتطورة لتحسين خطوط الإنتاج وزيادة الطاقة الانتاجية؛
- 5- تعديل القرار الاستثماري من خلال الرفع من قيمة الأصول الجارية؛

ومن هذا نجد أن متخذي القرارات يجب عليهم الاعتماد على التحليل المالي لتمكينهم من اتخاذ القرار المناسب للمؤسسة وتحسين مستواها وأدائها في المحيط الموجودة فيه، وحسن اختيار القرار من بين البدائل المتوفرة لهم.

خلاصة

نظرا للهدف الذي تسعى إليه المؤسسة و هو البقاء و الاستمرارية و تحقيق المزيد من الأرباح و الوصول إلى الأهداف المسطرة و يجب عليها القيام بالتحليل المالي، و لهذا فقد حاولنا التعرف على دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة مسيلة ، حيث قمنا بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي باستخدام مؤشرات التوازن و النسب المالية يمكن القول أن المؤسسة تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة 2018-2019-2020 حيث أنها تتمتع بوضعية مالية جيدة و مريحة من خلال تحقيقها شروط التوازن المالي (رأس المال العامل موجب و خزينة موجبة). أي أن المؤسسة استطاعت توفير السيولة الكافية للوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها اضافة إلى أنها استطاعت المحافظة على استقلاليتها المالية من خلال نسب السيولة، وهذا راجع لاعتمادها بشكل كبير على أموالها الخاصة في تسديد التزاماتها اتجاه الغير دون اللجوء إلى العالم الخارجي، لكن في نفس الوقت يمكن القول إن المؤسسة تعاني من بعض الاختلالات مثل الاحتياج في راس المال العامل سالب في سنتي 2018 و 2020.

ومنه فإن التحليل المالي يلعب دورا كبيرا في اتخاذ القرارات المالية حيث أنه يعتبر منبع للمعلومات بحيث ان كل أداة من أدوات التحليل المالي لها دور في اتخاذ القرارات ابتداء من النسب ومؤشرات التوازن التي تعطي لنا معلومات حول السيولة والنشاط وغيرها والحصول على معلومات حول دورة الاستغلال التي تقوم بتحليل المخاطر المالية لتهيئة المناخ الملائم لاتخاذ القرارات المالية.

الخاتمة

يعتبر التحليل المالي أمراً هاماً و ضرورياً و الذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة من خلال تقييم وضعيتها المالية خلال فترة زمنية معينة، من أجل الحصول على معلومات تساعد في اتخاذ القرارات الصائبة، كما يعد الأداة التي يستطيع من خلالها المحلل توجيه الانتباه الى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة، و الذي يفترض أن يتسم بالكفاءة و الفعالية حتى يتسنى لها البقاء و الاستمرار، و ذلك بالاعتماد على أدوات التحليل المالي، التي لها أهمية كبيرة في إظهار المشاكل التي قد تواجه المؤسسة، حيث تساعد على معرفة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة و هل لها توازن مالي.

من خلال تطبيق التحليل المالي وإعطاء صورة واضحة يأتي دور متخذي القرارات، حيث تم خلال هذا البحث التركيز على الجانب المالي والمحاسبي، كون المعلومة المحاسبية أداة لاتخاذ القرار والمراقبة داخل المؤسسة، كما تعتبر القرارات المالية من أهم القرارات كونها تختار أفضل وأنسب البدائل من بين العديد من القرارات حيث تمر عملية اتخاذ القرارات بعدة مراحل، كما تتأثر بعوامل مختلفة. ويعتبر قرار الاستثمار من أصعب القرارات المالية لأنه يعتمد على التنبؤ بما سيحدث في المستقبل، لذا لا يمكن اتخاذ القرارات إلا بعد إظهار نتائج التحليل المالي.

وفي الأخير يمكن القول بأن التحليل المالي يلعب دوراً بالغ الأهمية في اتخاذ القرارات في المؤسسة، من خلال المساعدة على اكتشاف نقاط القوة وتعزيزها وتدعيمها ونقاط الضعف مع محاولة تصحيحها وتقاديبها في المستقبل، مما يؤدي بدوره الى استمرارية المؤسسة والمحافظة على بقاءها والعمل على زيادة قيمتها السوقية وتعظيم أرباحها.

اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: التحليل المالي بعد الأداة التي يستطيع المحلل من خلالها تشخيص السياسة المالية المتبعة، وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات المالية اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة لذلك يساعد التحليل المالي على كفاءة المؤسسة. وهذا ما يدل على صحة الفرضية.

الفرضية الثانية: تستخدم مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية كأحد أدوات التحليل المالي في المؤسسة لاتخاذ القرارات السليمة. وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

الفرضية الثالثة: لاتخاذ أي قرار مالي يقوم متخذ القرار بالاعتماد على نتائج التحليل المالي ولمعرفة أفضل بديل من بين البدائل الواجب اتخاذه والذي يناسب حالة المؤسسة ويتمشى مع وضعيتها المالية. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة النظرية للموضوع توصلنا الى النتائج التالية:

- ✓ يهدف التحليل المالي إلى إعطاء صورة دقيقة حول الوضع المالي للمؤسسة من خلال اكتشاف نقاط القوة وتعزيزها ونقاط الضعف ومعالجتها.
- ✓ تعتبر مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها المحلل المالي في عملية تحليل لأي وضعية مالية لأي مؤسسة.
- ✓ يساهم التحليل المالي في اتخاذ القرارات من خلال معرفة قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها وعلى جلب استثمارات جديدة ومدى قابلية أصولها للتحويل الى نقدية بأسرع ما يمكن، وبأقل تكاليف عند الحاجة.
- ✓ التحليل المالي يعتبر ركيزة لاتخاذ القرارات المالية التي تعتبر اختيار أفضل بديل من بين البدائل المتاحة في المؤسسة.

وعند محاولة ربط الدراسة النظرية بالجانب التطبيقي، تم تسليط الضوء على دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية وهذا بإجراء دراسة ميدانية لمؤسسة مطاحن الحضنة مسيلة، وبناء على ما تم التوصل له على المستوى التطبيقي يمكن تقديم مجموعة من النتائج وهي:

- ✓ قيم الاستغلال أقل من القيم الجاهزة مما يبين أن المؤسسة لها سيولة ولا تعتمد على الاحتفاظ بالمخزونات.
- ✓ رقم الأعمال في تزايد وهو ما يفسر وجود سياسة محكمة من خلال ضبط آجال تحصيل الزبائن أقل من تسديد الموردين وبالتالي المؤسسة بوضعية حسنة من أجل الوفاء بالتزاماتها.

- ✓ رأس المال العامل الدائم موجب أي تحقيق توازن مالي وهذا ما يدل على أن الأموال الدائمة مولت كليا بالأصول الثابتة.
- ✓ احتياجات رأس المال العامل الدائم سالبة خلال سنتين من فترة الدراسة وهذا ما يشير الى أن المؤسسة ليست بحاجة الى مصادر تزيد مدتها عن سنة.
- ✓ الخزينة موجبة خلال السنتين محل الدراسة وهذا ما يدل على الوضعية الجيدة للمؤسسة.
- ✓ نسب السيولة جيدة وهذا ما يدل على أن المؤسسة تحتفظ بسيولة معتبرة. نسبة التمويل جيدة خلال سنوات الدراسة فالمؤسسة تحقق توازنا ماليا.
- ✓ نسب الاستقلالية المالية مرتفعة وهذا ما يدل على أن المؤسسة مستقلة ماليا أي تعتمد على الأموال الخاصة بدل الديون.

الاقتراحات والتوصيات:

بعد عرض جملة النتائج المتوصل اليها يمكننا صياغة التوصيات التالية:

- ✓ عقد دورات في مجال اتخاذ القرارات المالية وتدريب متخذي القرارات في مجال التحليل المالي مما يساهم في زيادة قدرة متخذي القرارات على التعامل بفعالية مع نتائج التحليل.
- ✓ التقليل من الاحتفاظ بالسيولة لذا فننصح المؤسسة بتوظيف أموالها حتى تتحصل على فوائد تسمح في زيادة رقم الأعمال.
- ✓ ضرورة الإعلام بأهمية الاستعانة بأساليب وأدوات التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار المالي.
- ✓ التنسيق مع الجامعات وعقد اجتماعات مع دكاترة ومختصين لكسب معرفة أهم الطرق التي تساعد المؤسسة على اكتشاف نقاط الضعف الواجب تحسينها واتخاذ القرارات اللازمة

قائمة المراجع:

- 1- وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي (منهج علمي وعملي متكامل)، عمان: مؤسسة الوراق، 2004.
- 2- مبارك لسوس، التسيير المالي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.
- 3- عبد الحليم كراجة ومن معه، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2000.
- 4- باديس بن عيشة، تحبل الاختلال المالي من منظور ديناميكي نحو نمو متوازن، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، 1996.
- 5- مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد: 04، العدد: 02، الجزائر، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، اكتوبر 2021.
- 6- منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر، 2005.
- 7- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، الجزائر: دار المحمدية العامة، 1988.
- 8- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004.
- 9- هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، عمان: دار الفكر، 2000.
- 10- محمد مطر، التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، ط1، عمان: دار وائل للنشر، 2000.
- 11- رضوان وليد العمار، أساسيات في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، 1997.
- 12- أيمن الشنطي، عامر شقر، الإدارة والتحليل المالي، عمان: دار البداية، 2004.
- 13- مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد: 04، العدد: 02، الجزائر، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، اكتوبر 2021.
- 14- حمزة محمود الزبيدي، الادارة المالية المتقدمة، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004.
- 15- علي خلفه حجاجة، اتخاذ القرارات الإدارية، دار قنديل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2004.
- 16- بن منصور الهام، ” دور الأساليب الكمية في صنع القرارات الاستراتيجية بالمؤسسة ” مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، العدد 5، 2018.

- 17- مويحي الياس، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بسكرة، 2015
- 18- حنفي عبد الغفار، أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2004.
- 19- سيف الدين معروف، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة ام البواقي ، 2021.
- 20- اليمين سعادة، استخدام لتحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة ، 2009.
- 21- ABDELLAH BOGHABA, Comptabilité générale approfondie, Alger : Berti Editions, 1998.
- 22- BERNARD COLSSE, Gestion financière de l'entreprise, 3éme Edition, P. U. F, 1993.

قائمة الملاحق

ميزانية أصول 2018

BILAN (ACTIF)					
ACTIF	NOTE	2018			2017
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		115 653,49	115 653,49		
Immobilisations corporelles		3 599 012 012,76	1 803 721 236,79	1 795 290 776,97	1 854 702 611,05
Terrains		255 898 153,36		255 898 153,36	255 898 153,36
Bâtiments		1 461 930 917,51	605 526 848,04	856 404 069,47	871 709 150,15
Autres immobilisations corporelles		1 881 182 941,89	1 198 194 387,75	682 988 554,14	727 095 307,54
Immobilisations encours		95 972 429,08		95 972 429,08	59 577 408,84
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés (DAT plus 12 Mois)					
Prêts et autres actifs financiers non courants		18 800,00		18 800,00	18 800,00
Impôts différés actif		13 046 217,94		13 046 217,94	11 693 724,88
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 708 165 113,27	1 803 836 889,28	1 904 328 223,99	1 925 992 544,75
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		243 866 872,29	2 674 952,89	241 191 919,40	183 693 935,83
Stocks matières premières et fournitures		124 390 565,00		124 390 565,00	105 935 417,00
Produits finis et encours		21 628 233,09		21 628 233,09	6 087 751,70
Autres stocks		97 848 074,20	2 674 952,89	95 173 121,31	71 670 767,13
Créances et emplois assimilés					
Clients		355 488 434,95	327 358 369,37	28 130 065,58	61 304 968,49
Groupes et Associés					
Impôts et assimilés		8 434 249,59		8 434 249,59	1 425 040,00
Autres débiteurs		13 369 662,04	500 306,09	12 869 355,95	14 579 752,70
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		790 005 723,12		790 005 723,12	1 087 445 094,92
TOTAL ACTIF COURANT		1 411 164 941,99	330 633 628,36	1 080 631 313,64	1 348 448 791,94
TOTAL GENERAL ACTIF		5 119 330 055,26	2 134 470 517,63	2 984 959 537,63	3 274 441 336,69

ميزانية خصوم 2018

BILAN (PASSIF)

	NOTE	2018	2017
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Dotation Définitive de l'Etat en Fonds Propres			
Autres Apports			
Prime de Fusion			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		353 477 806,88	288 088 495,05
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons Inter-Unités		2 246 305 525,35	1 889 358 864,61
TOTAL I		2 599 783 332,23	2 177 447 359,66
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			356 773 383,94
Impôts différés-Passif		8 663 881,00	5 095 636,77
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			49 144 821,92
Prov.p/pensions et oblig.similaires		56 064 904,11	49 144 821,92
Autres Provisions			
TOTAL II		64 728 785,11	411 013 842,63
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		13 478 083,49	10 249 995,83
Opérations Groupe			365 622 365,54
Impôts		12 596,00	337 398,77
Autres dettes		306 956 740,80	309 770 374,26
Trésorerie passif			
TOTAL III		320 447 420,29	685 980 134,40
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		2 984 959 537,63	3 274 441 336,69

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

ميزانية أصول 2019

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2019			2018
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles	R18ZL1	115 653,49	115 653,49		
Immobilisations corporelles		3 812 818 989,93	1 831 911 589,95	1 780 907 419,98	1 795 290 776,97
Terrains		255 898 153,36		255 898 153,36	255 898 153,36
Bâtiments		1 461 930 917,51	620 811 677,81	841 119 239,70	856 404 069,47
Groupe D'actif Destinés à La Cession		132 603 618,80		132 603 618,80	682 988 554,14
Autres immobilisations corporelles		1 762 386 300,26	1 211 099 912,14	551 286 408,12	
Immobilisations encours		53 450 738,43		53 450 738,43	95 972 429,08
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés (DAT plus 12 Mois)					
Prêts et autres actifs financiers non courants		18 800,00		18 800,00	18 800,00
Impôts différés actif		14 823 434,75		14 823 434,75	13 046 217,94
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 681 227 616,60	1 832 027 223,44	1 849 200 393,16	1 904 328 223,99
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		317 207 360,55	2 674 952,89	314 532 407,66	241 191 919,40
Stocks matières premières et fournitures		193 194 375,00		193 194 375,00	124 390 565,00
Produits finis et encours		23 989 418,74		23 989 418,74	21 628 233,09
Autres stocks		100 023 566,81	2 674 952,89	97 348 613,92	95 173 121,31
Créances et emplois assimilés					
Clients		351 318 874,41	327 108 359,37	24 210 505,04	28 130 065,58
Groupes et Associés					
Impôts et assimilés		20 046,33		20 046,33	8 434 249,59
Autres débiteurs		25 539 840,32	500 306,09	25 039 534,23	12 869 355,95
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		758 285 166,85		758 285 166,85	790 005 723,12
TOTAL ACTIF COURANT		1 452 371 288,46	330 283 628,35	1 122 087 660,11	1 080 631 313,64
TOTAL GENERAL ACTIF		5 133 598 905,06	2 162 310 851,79	2 971 288 053,27	2 984 959 537,63

ميزانية خصوم 2019

BILAN (PASSIF) -oople provisoire

	NOTE	2019	2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Dotation Définitive de l'Etat en Fonds Propres			
Autres Apports			
Prime de Fusion			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		357 320 009,89	353 477 806,88
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons Inter-Unités		2 210 690 162,80	2 246 305 525,35
TOTAL I		2 688 010 172,89	2 689 783 332,23
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts différés-Passif		12 232 125,23	8 663 881,00
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		68 927 900,72	56 064 904,11
Prov.p/pensions et oblig.similaires		68 927 900,72	56 064 904,11
Autres Provisions			
TOTAL II		81 160 026,86	64 728 785,11
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		15 238 070,48	13 478 083,49
Opérations Groupe			
Impôts		332 543,00	12 596,00
Autres dettes		305 547 241,15	306 956 740,80
Trésorerie passif			
TOTAL III		322 117 854,83	320 447 420,29
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		2 871 288 063,27	2 884 668 637,83

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

ميزانية أصول 2020

BILAN (ACTIF) -compte provisoire

ACTIF	NOTE	2020			2019
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Écart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		175 653,49	123 653,49	52 000,00	
Immobilisations corporelles		3 656 744 642,08	1 800 691 990,97	1 755 888 543,11	1 790 907 419,98
Terrains		255 898 153,36		255 898 153,36	255 898 153,36
Bâtiments		1 462 908 917,51	600 100 757,57	826 800 159,94	841 119 239,70
Autres immobilisations corporelles		1 937 937 571,21	1 200 591 233,40	673 190 229,81	132 603 618,80
Immobilisations en cours					53 450 738,43
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés (DAT plus 12 Mois)					
Prêts et autres actifs financiers non courants		18 800,00		18 800,00	18 800,00
Impôts différés actif		16 094 490,24		16 094 490,24	14 823 434,75
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 873 033 686,81	1 800 691 990,97	1 772 063 833,36	1 848 200 383,18
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		142 116 773,57	2 674 662,80	139 441 820,68	314 532 407,66
Stocks matières premières et fournitures		20 831 159,22		20 831 159,22	193 194 375,00
Produits finis et encours		13 289 038,29		13 289 038,29	23 989 418,74
Autres stocks		107 996 576,06	2 674 662,80	105 321 623,17	97 348 613,92
Créances et emplois assimilés					
Clients		392 345 265,04	325 000 000,07	66 518 895,67	24 210 505,04
Groupes et Associés					
Impôts et assimilés		506 527,63		506 527,63	20 046,33
Autres débiteurs		15 014 801,04	500 306,09	15 514 494,95	25 039 534,23
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		1 108 406 978,54		1 108 406 978,54	758 285 166,85
TOTAL ACTIF COURANT		1 858 390 346,82	325 000 306,09	1 330 388 717,47	1 122 087 680,11
TOTAL GENERAL ACTIF		5 332 423 831,83	2 125 692 297,06	3 102 442 660,82	2 970 288 063,29

ميزانية خصوم 2020

BILAN (PASSIF) - copie provisoire

	NOTE	2020	2019
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Dotation Définitive de l'Etat en Fonds Propres			
Autres Apports			
Prime de Fusion			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		356 201 443,13	357 320 009,89
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la coopté consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons Inter-Unités		2 251 903 643,85	2 210 690 162,80
TOTAL I		2 808 106 088,88	2 688 010 172,88
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts différés-Passif		15 800 369,46	12 332 125,23
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		74 646 002,73	68 927 900,72
Provisions et obligations similaires		74 646 002,73	68 927 900,72
Autres Provisions			
TOTAL II		80 446 372,18	81 180 026,86
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		73 933 918,84	16 238 070,48
Opérations Groupe			
Impôts		366 892,00	332 543,00
Autres dettes		329 590 280,81	305 547 241,15
Trésorerie passif			
TOTAL III		403 881 081,65	322 117 854,83
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		3 102 442 560,82	2 971 288 063,27

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

جدول حساب النتائج 2018

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2018	2017
Chiffres d'Affaires		2 961 232 701,33	2 938 072 479,46
Ventes de marchandises		4 087 513,73	2 922 857,40
Ventes Produits Finis		2 940 333 000,00	2 929 861 027,62
Ventes Produits Intra-Gruppe		13 368 000,00	
Prestation de Services		2 703 422,80	4 266 177,01
Autres Ventes		740 764,80	1 022 417,43
Variation stocks produits finis et en cours		15 645 382,48	-18 047 988,30
Production Immobilisée			
Subventions d'exploitation		2 097 818,18	
Cession Inter Unités		4 722 583,91	737 650,25
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		2 883 888 486,80	2 820 782 141,41
Achats consommés		-2 360 716 762,53	-2 351 214 016,38
Services extérieurs et autres consommations		-26 586 185,29	-23 220 330,23
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-2 387 402 947,82	-2 374 434 346,61
III-VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I-II)		688 286 638,88	648 327 794,80
Charges de personnel		-201 679 204,75	-225 213 568,76
Impôts, taxes et versements assimilés		-1 291 568,00	-4 466 848,00
IV-EXCÉDENT BRUT D'EXPLOITATION		388 324 786,33	318 647 378,04
Autres produits opérationnels		25 335 847,54	9 830 070,00
Autres charges opérationnelles		-32 417,21	-25 334,48
Dotations aux Amortissements		-70 751 968,33	-63 769 930,20
Dotations aux Provisions		-7 475 458,88	-5 019 722,39
Reprise sur pertes de valeur et provisions		14 276 856,10	7 502 867,27
V- RESULTAT OPERATIONNEL		354 877 823,66	288 186 328,24
Produits financiers		1 015 934,48	26 461 619,35
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		1 015 934,48	26 481 818,36
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		356 893 658,03	281 828 847,68
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-2 215 751,15	-3 538 452,54
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITÉS ORDINAIRES		3 024 327 124,02	2 884 688 888,03
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITÉS ORDINAIRES		-2 870 848 317,14	-2 878 488 202,88
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITÉS ORDINAIRES		353 477 808,88	288 088 486,06
Éléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Éléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		353 477 808,88	288 088 486,06

جدول حساب النتائج 2019

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2019	2018
Chiffres d'Affaires		2 952 703 193,07	2 961 232 701,33
Ventes de marchandises		9 773 321,25	4 087 513,73
Ventes Produits Finis		2 917 287 339,82	2 940 333 000,00
Ventes Produits Intra-Gruppe		22 231 500,00	13 368 000,00
Prestation de Services		2 902 215,20	2 703 422,80
Autres Ventes		508 816,80	740 764,80
Variation stocks produits finis et en cours		2 351 185,65	15 645 382,48
Production Immobilisée			
Subventions d'exploitation		1 211 731,45	2 097 818,18
Cession Inter Unités		57 105 832,30	4 722 583,91
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		3 013 381 842,47	2 983 688 486,80
Achats consommés		-2 367 399 404,56	-2 360 716 762,53
Services extérieurs et autres consommations		-26 089 764,66	-26 686 185,29
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-2 393 489 169,22	-2 387 402 947,82
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		619 892 773,25	596 285 538,98
Charges de personnel		-207 951 255,16	-201 679 204,75
Impôts, taxes et versements assimilés		-8 873 433,21	-1 291 568,00
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		403 068 084,88	383 324 786,33
Autres produits opérationnels		9 796 000,96	25 335 847,54
Autres charges opérationnelles		-41 794,88	-32 417,21
Dotations aux Amortissements		-54 702 997,39	-70 751 969,33
Dotations aux Provisions		-12 862 996,61	-7 475 459,88
Reprise sur pertes de valeur et provisions		12 849 400,87	14 276 856,10
V- RESULTAT OPERATIONNEL		368 086 687,83	364 877 823,66
Produits financiers		1 015 339,48	1 015 934,48
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		1 015 339,48	1 015 934,48
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		369 111 037,31	365 893 668,03
Participation des travailleurs au resultat			
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			-2 215 751,15
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-1 791 027,42	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIREs		3 037 032 683,78	3 024 327 124,02
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIREs		-2 878 712 873,88	-2 870 848 317,14
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIREs		357 320 009,89	353 477 808,88
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		357 320 009,89	353 477 808,88

جدول حساب النتائج 2020

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -compte provisoire

	NOTE	2020	2019
Chiffres d'Affaires		3 253 289 448,16	2 952 703 193,07
Ventes de marchandises		5 798 372,58	9 773 321,25
Ventes Produits Finis		3 224 482 751,59	2 917 287 339,82
Ventes Produits Intra-Groupe		21 285 800,00	22 231 500,00
Prestation de Services		1 057 524,79	2 902 215,20
Autres Ventes		664 999,20	508 816,80
Variation stocks produits finis et en cours		-9 908 255,68	2 361 185,65
Production Immobilisée			
Subventions d'exploitation			1 211 731,45
Cession Inter Unités		92 549 338,70	57 106 832,30
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		3 336 830 631,18	3 019 381 842,47
Achats consommés		-2 590 916 654,95	-2 367 399 404,56
Services extérieurs et autres consommations		-69 326 448,73	-26 089 764,65
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-2 660 243 103,68	-2 393 489 169,22
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		676 587 527,50	619 892 773,25
Charges de personnel		-250 455 228,55	-207 951 255,16
Impôts, taxes et versements assimilés		-5 532 370,54	-8 873 433,21
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		418 889 828,41	403 088 084,88
Autres produits opérationnels		4 239 010,84	9 786 000,96
Autres charges opérationnelles		-529 000,31	-41 794,88
Dotations aux Amortissements		-69 910 219,27	-54 702 997,39
Dotations aux Provisions		-5 718 102,01	-12 852 996,61
Reprise sur pertes de valeur et provisions		10 372 176,96	12 849 400,87
V- RESULTAT OPERATIONNEL		368 163 884,62	368 086 687,83
Produits financiers		344 937,25	1 015 339,48
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		344 937,25	1 015 339,48
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		368 488 821,87	368 111 027,31
Participation des travailleurs au resultat			
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-2 297 188,74	-1 791 027,42
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIREs		3 360 888 658,23	3 037 032 683,78
TOTAL DES CHARGEs DES ACTIVITES ORDINAIREs		-2 884 886 213,10	-2 878 712 873,88
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIREs		368 201 443,13	367 320 008,88
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		368 201 443,13	367 320 008,88

الترخيص الميداني

	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة محمد بوضياف المسيلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم المحاسبة والمعلوماتية	
---	--	---

المسجلة في: 2023/05/20

لل السيد: أبيس قديم حليم المالكية
والرخصة:

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء الترخيص الميداني.

سيدى المحترم، تحية طيبة وبعد.

في إطار برنامج الجامعة على محطتها الاقتصادية والتجارية، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعداد مذكرات التخرج، التي تدخل ضمن متطلبات
 كل شهادة الماجستير في شعبة محاسبة ومصاريف تخصص: محاسبة وتدفق نقدية
 نتمنى بجهودنا أن نطلب من سياتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء ترخيصهم الميداني بمؤسساتكم
 التليها بما فاتك التقدير والاحترام.

الطلبة

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم الهاتف والبريد الإلكتروني	الإقامة
01	فلسية حياء لدين	18155541988	066147644	مسلمة
02	أحمد الشكري تقيي	181885909	10949019	مسلمة
عنوان السكن: <u>لاستخدام مؤشرات الترخيص الميداني تم إعداد خدات لقطاع</u> <u>في المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة - مؤسسة ماسندا</u> <u>المرجنية</u>				
 رئيس اللجنة الاقتصادية والتجارية		 عميد الترخيص (الإعداد والتجهيز)		 المشرف (الاسم واللقب و الإعداد)

تصريح شرفي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
 جامعة محمد بوشناق بالمسيلة
 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
 قسم:

Université Mohamed Boudiaf à M'sila
 Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et
 des Sciences de Gestion
 Département:

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والتزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا المحض استقله:

المطلب (١): أحمد البني هوي حفيو - التولد (١) بتاريخ: 05/11/1999 ب الواليايو
 العامل لبطاقة التعريف الوطنية (الورس) رقم: 10729049 الصادرة بتاريخ: 25/09/2018 من
 المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبية علوم اقتصادية تخصص عاليه وعلمانية خلال السنة الجامعية: 2023/22
 والعدد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: استخدام مؤشرات التحليل المالي في
اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية دراسة
حالة في مؤسسة ملجان الحفنة عسيلة
Cic Hodna M28

أصرح بشرفي أنني التزمت بمراعاة معايير الأمانة والتزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 10/06/23

التوقيع والبطمة



* يحذر كل طالب أن تصريحا لوردا في حقل إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب واحد
 يحرم هذا التصريح ضمن نطاق المذكرة

تصريح شرفي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
 جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
 قسم:

Université Mohamed Boudiaf à Msila
 Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et
 des Sciences de Gestion
 Département:

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): عَلِيَّة قَرِيْبَةُ الدِّين المولود(ة) بتاريخ: 1994 / 02 / 08 بـ مسيلة
 الحامل لطاقة التعرف الوطنية (أورس) رقم 2061474 الصادرة بتاريخ: 20/11/05 من المسيلة
 المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبه: علمية وإقتصادية تخصص: إحصائية تطبيقية خلال السنة الجامعية: 2023/2024
 والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: استخدام مؤشرات التذبذب الاعلى في اتخاذ
القرار في المؤسسة التصديقية - دراسة حالة في مؤسسة مطاحن
المسيلة

أصرح بشرفي أنني ألتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2023 / 06 / 10

التوقيع والنصبة